

السياسة المصرية وإدارة الأزمات

تحديات متزامنة وفرص سانحة

تقديم

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

تحرير

ريهام صلاح خفاجي



السياسة المصرية وإدارة الأزمات

تحديات متزامنة وفرص سانحة



السياسة المصرية وإدارة الأزمات

تحديات متزامنة وفرص سانحة

تقديم

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

تحرير

ريهام صلاح خفاجي



مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة – أثناء – النشر (فان)

السياسة المصرية و إدارة الأزمات : تحديات متزامنة و فرص سانحة/ تقديم مصطفى الفقي ؛ تحرير ريهام صلاح خفاجي. -- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢.

صفحة ؛ سم

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-626-6

١. السياسة -- اتخاذ القرارات. ٢. مصر -- أحوال سياسية. أ. الفقي، مصطفى، ١٩٤٤- ب. خفاجي، ريهام صلاح. ج. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية.

ديوي – 320.962 2022986066395

ISBN 978-977-452-626-6

رقم الإيداع: 8881/ 2022

المراجعة الببليوجرافية: نيفين نور الدين
رحاب عز الدين

المراجعة اللغوية: رانيا يونس
ولاء عبد الحميد

معالجة النص: سماح الحداد

مراجعة التنسيق: مروة عادل

التصميم الجرافيكي: أحمد بهجت

السياسة المصرية وإدارة الأزمات

تحديات متزامنة وفرص سانحة

رؤى تحليلية ومقالات رأي حول الدولة المصرية وإدارتها للأزمات

«البيانات الواردة جميعها مُحَدَّثة بتاريخ سبتمبر ٢٠٢١»

صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية

مكتبة الإسكندرية



الفهرس

تقديم: الإدارة المصرية وفن إدارة الأزمات: كيف أدارت مصر الأزمات الكبرى؟	الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي	٩
السياسة المصرية وإدارة الأزمات	ريهام صلاح خفاجي	١١
استراتيجية إطفاء الحرائق: كيف استعادت مصر دورها المركزي في الإقليم؟	عبد اللطيف فاروق	١٣
إدارة مصر للأزمة الليبية	لواء طيار دكتور هشام الحلبي	٢٣
السياسة المصرية وإدارة ملف التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة	الدكتور محمود عزت عبد الحافظ	٣١
أزمة السفينة الجانحة وزيادة تنافسية قناة السويس	الأستاذ الدكتور خالد السقطي	٤١
جائحة كورونا: التحديات الاقتصادية والفرص الكامنة	أسماء رفعت	٤٧



تقديم

الإدارة المصرية وفن إدارة الأزمات: كيف أدارت مصر الأزمات الكبرى؟

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي
مدير مكتبة الإسكندرية

لقد تحوَّل مفهوم «إدارة الأزمات» إلى علم له أركان وأصول وتطبيقات، ولعل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها مصر، من أزمات متأججة في مناطق عديدة وعلى مستويات مختلفة، هو خير مثال على مدى التنوع في حجم تلك الأزمات وطبيعتها، فضلًا عن خطورة التوقيتات التي تثور فيها، وقد تصل إلى حد زعزعة استقرار الدولة وعرقلة مسارات التنمية؛ مثل المسار الذي تشهده الدولة المصرية بشكل واسع النطاق. غير أن تعامل الدولة مع تلك الأزمات، تتصدرها الأزمة الليبية، والتنظيمات الإرهابية، فضلًا عن أزمة سفينة «إيفرجيفن» بالتزامن مع أزمة فيروس كورونا المُلحة، يعكس توافر استراتيجية واضحة المعالم لدى صانع القرار المصري يتحرك على أساسها انطلاقًا من حتمية الحفاظ على مقدرات الأمن القومي المصري، وتأكيد الثوابت المصرية الخاصة بالحفاظ على كيان الدولة وهيبتها، وحمايتها من أية تهديدات كانت داخلية أو خارجية قد تنال من حضورها الوطني أو مكانتها الإقليمية والدولية.

إن علم إدارة الأزمات يهدف إلى الحفاظ على ممتلكات الدولة وأصولها، وقدرتها على تعظيم الموارد، وكذلك حماية المواطن ضد التهديدات المختلفة، فضلًا عن تخفيف المخاطر المحتملة أو تخفيف آثارها في حال عدم التمكن من تجنبها بالكامل. ومن ثم، يمكن طرح مسألة إدارة الأزمة في هيئة علم إدارة التوازنات، وفن التكيُّف مع المتغيرات المختلفة

وبحث آثارها في كل الأصعدة، مع القدرة على التنبؤ بالمشكلات المحتملة الناتجة عنها داخليًّا وخارجيًّا، وطرح أكبر قدر من الحلول العملية لها؛ بهدف احتواء الأضرار الناجمة عنها، ومحاولة الاستفادة من الأزمات المشابهة إذا تكررت مستقبلًا.

ولقد شهدت الدولة المصرية خلال السنوات السبع الأخيرة سلسلة من الأزمات، وإن تنوعت في طبيعتها وتوقيتاتها، إلا أنها تكاد تكون متماثلة في ثقل مخاطرها وحجم تهديداتها للأمن القومي المصري؛ إضافة إلى أهدافها الرامية إلى إجهاض مسار التغيير الذي تشهده الدولة المصرية حاليًّا وحقق إلى الآن تقدمًا ملموسًا. إلا أن الدولة المصرية تقود تحركات إقليمية للحفاظ على أمنها القومي من مخاطر الأزمة الليبية التي تحركها جماعات التطرف والتطاحن القبلي، كما تخوض مصر حربًا ضد الجماعات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة. أما أزمة الجائحة العالمية، فقد تطلبت مواجهتها انتهاج جملة من السياسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية نجحت بفضل تكاتف مؤسسات الدولة في التصدي لها، الأمر الذي حد من آثارها السلبية مقارنة بعدد من دول العالم المتقدم.

ولم تُثْنِ تلك الأزمات المتزامنة والمتعاقبة الدولة المصرية عن إنجاز مشروعاتها الكبرى التي تشهدها حاليًّا البلاد؛ لتثبت داخليًّا وخارجيًّا أنه رغم كل تلك الأزمات، فإن مصر تظل تنتظر مستقبلًا واعدًا بفضل التعامل مع كل أزمة على حدة عبر رؤية استراتيجية محددة المعالم. كما أن الأمن القومي المصري والحفاظ على الدولة المصرية وأمن وسلامة شعبها يمثل أولوية بالنسبة لصانع القرار.

السياسة المصرية وإدارة الأزمات

ريهام صلاح خفاجي

باحثة بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية

دائمًا ما يُنظر إلى الأزمات بأنها عقبة أمام تحقيق الدول لأهدافها الاستراتيجية الوطنية؛ وذلك لما تنطوي عليه طبيعة الأزمة من تهديدات واختلال للتوازن ومفاجأة ونقص للمعلومات وعدم توقع. لكن بالنظر إلى التاريخ نجد أن كبرى الأزمات والمخاطر قد تهدي الدول إلى إيجاد حلول حقيقية ومبتكرة تصنع بها نماذج ناجحة. وهو ما ذكره المفكر ميلتون فريدمان أن «وحدها الأزمة، الواقعة أو المنظورة، هي التي تُحدِث تغييرًا فعليًّا. فعند حدوث تلك الأزمة، تكون التدابير المتخذة منوطةً بالأفكار المحيطة. وتلك هي وظيفتنا الأساسية أن نطوِّر البدائل للسياسات الموجودة، وأن نبقي تلك البدائل قائمة ومتوفرة حتى يصبح المستحيل سياسيًّا حتمية سياسية».

وخلال الفترة الماضية، شهدت مصر سلسلة من الأزمات المتتالية والمتجددة، وهي حاليًّا ولأول مرة في تاريخها محفوفة بساحة مشتعلة بالأزمات من أربعة اتجاهات استراتيجية بما يشكل عبئًا كبيرًا على أمنها القومي؛ بل ومنها اختناقات أزموية مخططة الهدف منها تضييق الخناق على مصر. هذا بالإضافة إلى الظروف الدولية والإقليمية الحالية التي تعد بوتقة لصنع الأزمات الخارجية بأنواعها. ولا سيما الأزمة الشاملة لجائحة فيروس كورونا المستجد وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها مصر والعالم كله. كما لم يخل المشهد أيضًا من أزمات طارئة أخرى؛ مثل جنوح سفينة «إيفرجيفن» وتعطيل قناة السويس.

ورغم ذلك كله، فقد جاءت تلك التهديدات والتحديات المتوازية كاشفةً عن قدرة الدولة المصرية في التعامل مع الأزمات وتخفيف وطأة تداعياتها، بل والخروج منها بفرص تخدم خطة التنمية الشاملة التي بدأتها مصر. فإنه بمتابعة ترتيب مصر حسب المؤشرات العالمية للحوكمة خلال الفترة الماضية، نجد تحسنًا في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال بتقدم مصر ست مراتب في عام ٢٠٢٠، وأصبح ترتيبها ١١٤ من أصل ١٩٠ دولة. هذا بالإضافة إلى تحسن ترتيبها في مؤشر فاعلية الحكومة وسيادة القانون، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب. كما حظيت تجربة مصر غير المسبوقة في التعامل مع فيروس كورونا المستجد بإشادة دولية، خاصة أداء الاقتصاد المصري أثناء الأزمة. ووفقًا لما أعلنته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في تقريرها، فإنه حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، تتصدر مصر الأسواق الناشئة في معدل النمو الاقتصادي، كما أنها الدولة الوحيدة التي حققت نموًّا اقتصاديًّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠٢٠. ومن ناحية أخرى، أشاد العالم بنجاح المصريين في إنهاء أزمة السفينة الجانحة بقناة السويس رغم ما أحاط بها من تعقيد فني هائل على عدة مستويات.

وفي ضوء ذلك، يهدف هذا الملف إلى تسليط الضوء على التجربة المصرية في مواجهة الأزمات الأخيرة والراهنة على مختلف الأصعدة، وقدرة الخروج منها بفرص ممكنة. ومن منطلق الإنذار المبكر والاستعداد لمواجهة الأزمات المستقبلية، تقدِّم المقالات رؤًى تحليلية بمنظور مستقبلي للتحديات والأزمات المحتملة التي قد تواجه مصر، وكيفية تعظيم الاستفادة من مواجهتها بهدف حماية الأمن القومي المصري وتحقيق التنمية الشاملة.

استراتيجية إطفاء الحرائق: كيف استعادت مصر دورها المركزي في الإقليم؟

عبد اللطيف فاروق
باحث متخصص في العلاقات الدولية

لم تكن الدولة المصرية تنفض عن نفسها غبار أعوام الفوضى بقيام الشعب المصري بثورته النبيلة في ٣٠ يونية ٢٠١٣، حتى وجدت نفسها مُحاطة بتحديات نوعية في الداخل والخارج، فالشرق الأوسط أضحى بيئة شديدة الاضطراب والتعقيد في تفاعلاتها، وأصبح هناك فاعلون من غير الدول يخوضون حروبًا بالوكالة لحساب قوى إقليمية ودولية في خُطط تستهدف تقويض بنية وتماسك الدول العربية والنظام الإقليمي العربي، هادفين من ذلك إحلال بنية إقليمية جديدة تستبعد المكون العربي من أية ترتيبات إقليمية، وتزامن ذلك مع تحديات داخلية نوعية، فكان لزامًا على الدولة المصرية أن تقوم بتضميد جراح الداخل، وإعادة ترتيب مؤسساتها الوطنية حتى تستطيع أن تقوم بدورها التاريخي في ترميم بنية النظام الإقليمي العربي لحمايته من محاولات اختراقه خارجيًّا؛ حيث وضعت الدولة المصرية على عاتقها صياغة خريطة تحركات شاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ من أجل تعظيم المصالح الحيوية المصرية، والتعاطي الإيجابي مع القضايا الإقليمية، والتصدي لجميع مهددات الاستقرار والأمن الإقليمي العربي، خاصة في ظل ما يشهده الإقليم من حالة ضعف وتشتت أصبح من العسير التنبؤ بمآلاتها على جميع الأصعدة. ولكن تلك التحديات غير المسبوقة حملت في طياتها فرصة للدولة المصرية لاستعادة لواء الريادة عبر مواجهة تلك التحديات التي تهدد الأمن الإقليمي، بل والعالمي، وذلك في شكل تحركات مصرية متزامنة في جميع الاتجاهات، في ضوء العلاقة العضوية بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي والإقليمي.

أولًا: خريطة التهديدات وبؤر التوتر في الإقليم

١- الإرهاب والتطرف وانتشار التنظيمات الإرهابية

مثَّل الإرهاب في السنوات الأخيرة فاعلًا رئيسيًّا في عدم الاستقرار الإقليمي بل والعالمي. فأضحى ظاهرة مُعقدة ومتشابكة ذات تداعيات جسيمة على جميع الأصعدة والمستويات؛ فقد طورت التنظيمات الإرهابية أساليبها، وأصبحت تتخذ أشكالًا غير مسبوقة من العنف. كما أنها طورت من مصادر التمويل وطرق التجنيد، فأصبح الإقليم بأسره ساحة ومسرحًا لتلك الجماعات والتنظيمات. ثم جاء ظهور تنظيم داعش الإرهابي ونشأته غير التقليدية ليمثل تحديًا نوعيًّا في أساليب المواجهة؛ حيث تمكن تنظيم داعش خلال سنوات قليلة من الانتشار والتحوُّل من مجرد تنظيم استولى على مساحات من دولتي العراق وسوريا إلى تنظيم منتشر عالميًّا. وعلى الرغم من انتهاء التنظيم في مقره الرئيسي في العراق وسوريا، فإن طريقة نشأة التنظيم ومنابعه الفكرية والجهادية حالت دون انتهائه بشكل كامل، وذلك بالنظر إلى أن التنظيم اخترق مجالات وأصبح له فيها أسبقية؛ مثل المجال الإعلامي، الذي وَفَّر له جاذبية فكرية حولت التنظيم إلى مظلة فكرية متطرفة واسعة الانتشار حول العالم[١]، كل ذلك التفرد في هيكل وخصائص تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية دفع عديدًا من القوى الإقليمية المعادية لاستخدامهم كأدوات لتنفيذ مُخططاتها في إضعاف وتفتيت الدول العربية لصالح مشاريع إقليمية بالوكالة، مما حولهم إلى أخطار ومهددات جسيمة للأمن الإقليمي.

وقد خلفت كثافة العمليات الإرهابية في جميع أرجاء الإقليم آثارًا وظواهر سلبية بالغة القسوة على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية؛ حيث أحدثت قوى الإرهاب والظلام شروخًا كبيرة في بنية وتماسك الدول الوطنية ومؤسساتها، خاصةً في المنطقة العربية والقارة الإفريقية. فعلى الرغم من الضربات التي تلقاها تنظيم داعش،

---

(١) علي بكر، «خصوصية التنظيم ومعوقات القضاء على داعش»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٠ (أكتوبر ٢٠١٧): ٦٢-٦٣.

وأفضت إلى انتهاء تواجده في العراق وسوريا، فقد أثبت أنه قادر على الإبقاء على بنيته السرية وجهازه الدعائي اللذين يمثلان عنصرَي قوة للتنظيم. فوفقًا لإفادة دان كوتس؛ المنسق الوطني لأجهزة الاستخبارات الأمريكية، أمام لجنة في مجلس الشيوخ الأمريكي في مايو ٢٠١٧، فقد حذر فيها من أن التنظيم قادر على العمل خارج العراق وسوريا وربط فروعه وشبكاته في العالم[٢]، وهو ما نجده الآن من تمدد للتنظيم في منطقة الساحل والصحراء وغيرها من الأقاليم الإفريقية، بما يؤكد استمرارية تهديد الأمن الإقليمي من تلك التنظيمات الإرهابية عبر إعادة تموضعها وانتشارها.

٢- تقويض بنية وتماسك الدول الوطنية

عقب عام ٢٠١١، انتشرت في جميع أرجاء الإقليم حالة من الاضطراب المقرونة بحالة من السيولة الأمنية والسياسية، التي أفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، وصلت في أقصى درجاتها إلى حد الحرب الأهلية، وحملت تلك الحالة من عدم الاستقرار في دول الإقليم درجة خطيرة من التهديد الجسيم للأمن الإقليمي، خلقت معه درجة عالية من الهشاشة البنيوية للدول، مما زاد من قدرة القوى الدولية ووكلائهم من القوى الإقليمية على النفاذ إلى داخل تلك الدول لتنفيذ مُخططاتها. وفي مصر، نجح الشعب المصري في إجهاض تلك المُخططات بثورته على تنظيم الإخوان في ٣٠ يونية ٢٠١٣ ليكتب بتلك الثورة عهدًا جديدًا للدولة المصرية استطاعت فيه الحفاظ على تماسكها المؤسسي والوطني، والنجاة من تلك المخططات، لتكون رأس الحربة فيما بعد لمواجهة تلك المشروعات وإنقاذ أشقائها من الوقوع في براثنها. ففي الحالة العراقية، استطاع تنظيم داعش اقتطاع جزء كبير من الأراضي العراقية، مستغلًّا حالة الاستقطاب السياسي الداخلي وتحول العراق لساحة للتنافس الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من هزيمة تنظيم داعش في العراق، فإن الدولة العراقية ما زالت تعاني من الاحتقان الطائفي الذي ينخر في جسد العراق واستقراره. وعلى الصعيد الليبي، دخلت الدولة الليبية إلى آتون الفوضى عقب عام ٢٠١١، الأمر الذي حولها بفعل تلك

---

(٢) خالد عكاشة، «ما بعد انحسار داعش: مسارات المقاتلين وإعادة انتشار الخطر»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١٠ (أكتوبر ٢٠١٧): ٨٩.

الحالة من السيولة السياسية إلى حاضنة لوجيستية وفكرية للتنظيمات الإرهابية، ونقطة انطلاق وتمركز لتلك الجماعات الإرهابية. وترتب على ذلك أن شهدت الساحة الليبية الداخلية نفاذًا للمشروع التركي ووكلائه في الداخل الليبي من تنظيم الإخوان والتنظيمات الإرهابية في محاولة لاختطاف الدولة الليبية ومُقدراتها وتعويض خسارة المشروع التركي في مصر بفضل ثورة ٣٠ يونية، إلا أن صحوة الجيش الوطني الليبي والدعم المصري له نجحا في إجهاض المشروع التركي المعادي في ليبيا.

أما على صعيد الملف السوري، فقد خرجت سوريا من معادلة القوة العربية نتيجة لتصاعد الأحداث بها منذ عام ٢٠١١ ليصل إلى حد خسارة الجيش السوري مناطق كثيرة من الأراضي السورية لحساب وكلاء القوى الإقليمية والدولية من التنظيمات الإرهابية؛ مثل تنظيم داعش، الذي اتخذ من مدينة الرقة السورية عاصمةً للتنظيم قبل أن يستردها الجيش السوري بفضل الدعم الروسي. ونتيجةً لذلك تحولت سوريا لساحة استقطاب بين القوى الدولية مما قوض من استقلالية القرار الوطني السوري، وزاد من أزمات الدولة السورية على جميع الأصعدة. وفي الحالة اليمنية، يُطل المشروع الإيراني برأسه في اليمن عبر دعمه لجماعة الحوثي الإرهابية، التي انقلبت على السلطة الشرعية هناك، فضلًا عن تهديدها واستهدافها للمنشآت الحيوية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث تسعى جماعة الحوثي إلى السيطرة على الدولة اليمنية تمهيدًا لدورانها في فلك المشروع الإيراني، فضلًا عما يمثله تواجد تلك الجماعة في مدخل البحر الأحمر من تهديد للأمن القومي العربي والتجارة العالمية. كما تعاني بعض الدول العربية من أزمات بنيوية مما يجعلها أكثر عُرضة لأزمات واضطرابات سياسية شديدة التعقيد؛ مثل الحالة اللبنانية التي تشهد أزمة حادة مزدوجة على الصعيدين السياسي والاقتصادي تهدد بآثار حادة تهدد أمن واستقرار الدولة اللبنانية.

٣- القضية الفلسطينية

ما زالت القضية الفلسطينية تمثل جرح العرب الغائر وقضيتهم المركزية الأولى، وما زالت تداعيات عدم الوصول إلى حل عادل ودائم للقضية يرتكز على إقامة الدولة

الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونية عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف وفقًا للقرارات والمرجعيات الدولية في هذا الصدد، تلقي بظلالها على الاستقرار الإقليمي بل والعالمي أيضًا. فالاحتلال الإسرائيلي ما زال يكرس سياساته الاستيطانية في الأراضي المُحتلة، فضلًا عن محاولاته تهويد القدس وغيرها من الإجراءات الاستفزازية التي تهدد بتفجر الوضع في أي وقت، وما زالت ردود أفعال المجتمع الدولي دون مستوى إلزام الاحتلال الإسرائيلي بتسوية عادلة ودائمة للقضية، بل واستغل الاحتلال الإسرائيلي حالة عدم الاستقرار التي شهدها الإقليم عقب عام ٢٠١١ في القيام بمزيد من إجراءاته الباطلة قانونًا في الأراضي المُحتلة. وتفاقم الأمر عقب إعلان إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد أثار هذا القرار الأمريكي موجة كبيرة من القلق بشأن التداعيات الخطيرة له حتى في الداخل الأمريكي؛ حيث تكمن خطورته في أنه يمثل شرعنة للإجراءات الإسرائيلية غير القانونية[٣]، فضلاً عن أنه يمثل ضربة مُوجعة للقرارات الدولية في هذا الشأن، مما زاد من حدة عدم الاستقرار الإقليمي.

وفي الآونة الأخيرة، أطلت أزمة حي الشيخ جراح في القدس المُحتلة برأسها لتعيد القضية الفلسطينية إلى صدارة المشهد الإقليمي والعالمي مرة أخرى، وذلك في محاولة من المستوطنين الإسرائيليين لإخلاء منازل الفلسطينيين في ذلك الحي التاريخي بالقدس الشرقية. وتطورت المواجهات لتشهد الأراضي المُحتلة مواجهات عنيفة بين الشباب الفلسطيني وسلطات الاحتلال. كما دخلت الفصائل الفلسطينية على خط الأزمة بقصفها الأراضي المُحتلة ردًّا على الاستفزازات الإسرائيلية في القدس، مما دفع إسرائيل إلى إطلاق عملية «حارس الأسوار» على قطاع غزة، الأمر الذي فاقم الأزمة وهدد بدخول المنطقة في حالة من التوتر والتصعيد. وهو ما دفع الدولة المصرية للتدخل للوصول إلى تهدئة ولدعم الشعب الفلسطيني؛ حيث أسفرت الجهود المصرية عن النجاح في وقف إطلاق النار

(٣) أحمد سيد أحمد، «القدس بين الشرعية القانونية والأمر الواقع»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢١١ (يناير ٢٠١٨): ١٦٢-١٦٣.

والإعلان عن استضافة جلسات الحوار الوطني بين الفرقاء الفلسطينيين، لإنجاز المُصالحة الوطنية الفلسطينية. كما خصصت مصر مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة بعد وقف إطلاق النار، وهو ما مَثَّل رسالة مصرية شديدة الوضوح بأن القضية الفلسطينية هي قضية مصر الأولى، وأن مصر هي الوحيدة القادرة على قيادة الجهود لحل عادل ودائم لتلك القضية.

ثانيًا: التحرك الشامل: الخُطوات المصرية لدعم الاستقرار والأمن الإقليمي

على الرغم من جسامة التحديات النوعية التي اعترضت الدولة المصرية بعد سقوط حكم تنظيم الإخوان في عام ٢٠١٣؛ حيث إنه لأول مرة في التاريخ الحديث تجابه الدولة المصرية تهديدات غير مسبوقة على مختلف اتجاهاتها الاستراتيجية، فإنها حملت في طياتها فرصة كامنة للدولة المصرية لإعادة اكتشاف قوتها الحضارية الكامنة وضبط موازين الاستقرار الإقليمي، بثقلها التاريخي والمركزي والحضاري. فأخذت الدولة المصرية على عاتقها مهمة معالجة وضعها الداخلي وفق رؤية إصلاحية تشمل جميع قطاعات الدولة، وبالتوازي مع خطوات الدولة المصرية الداخلية، انخرطت الدولة المصرية إيجابيًّا وبكثافة في كل القضايا والتحديات التي تجابه الإقليم، في رؤية إقليمية طموحة أكدت مصر من خلالها على أنها ميزان الاستقرار في المنطقة بأسرها. فكان على الدولة المصرية أن تواجه مشاريع إقليمية معادية تريد القضاء على النظام الإقليمي العربي عبر صنع أنظمة موالية لها تدور في فلكها. كما استخدمت القوى الإقليمية التنظيمات الإرهابية كأدوات تساعدها في تنفيذ مُخططاتها إزاء المنطقة؛ حيث يمثل الإرهاب ظاهرة متعددة التداعيات السلبية والجسيمة على أمن واستقرار الدول والمجتمعات العربية على جميع الأصعدة والمستويات. فقد تحولت المنطقة بأسرها إلى كتلة من اللهب تصدت لها الدولة المصرية بكل شجاعة انطلاقًا من مسئولياتها التاريخية في الإقليم.

١- مصر والإرهاب: مكافحة نيابة عن الإقليم والعالم

عقب ثورة ٣٠ يونية اصطدمت مصر بموجة إرهابية عتيدة كشفت النقاب عن مُخططات إقليمية وعالمية تستهدف النَّيل من أمن واستقرار ليس مصر فحسب، بل والمنطقة بأسرها. فقد أفشلت ثورة ٣٠ يونية محاولة جماعة الإخوان، كوكيل للمشروعات الإقليمية والعالمية المعادية، في جعل مصر مركزًا للمؤامرة على الإقليم بأسره. إلا أن فشل هذا المُخطط المعادي في مصر شكَّل بداية حقيقية لمجابهة تلك المشروعات، ليس على المستوى الداخلي فقط، وإنما على المستوى الإقليمي أيضًا؛ حيث وضعت مصر مقاربة شاملة ونوعية لمواجهة ظاهرة الإرهاب تعالج الظاهرة من جذورها، ولا تقف عند الحدود المصرية فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى الإقليم والعالم بأسره.

فقد حرصت الدولة المصرية في إطار مجابهتها للإرهاب على أن تتنوع أدوات المواجهة؛ بحيث لا تقتصر على المكون الأمني والعسكري فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى رؤية شاملة تستند إلى المواجهة الفكرية للإرهاب عبر إصلاح الخطاب الديني، ونشر الفكر الإسلامي المُعتدل، وتقديم الصورة الصحيحة لجوهر الإسلام الحنيف. وقد اضطلع بهذا الدور علماء الأزهر الشريف والمؤسسات الدينية المصرية العريقة بما لهم من ثقل في العالمين الإسلامي والعربي، ومصداقية دولية تؤهلهم للقيام بهذا الدور المهم لتفنيد الفكر المُتطرف. كما اشتملت المواجهة المصرية الشاملة للإرهاب على الأداة الدبلوماسية، التي اضطلعت بها مصر بمنتهى الكفاءة عبر الحرص المصري على توضيح رؤيتها لمواجهة الإرهاب في مختلف المحافل والمنصات الدولية والإقليمية، وكذا المواجهة السياسية ضد الدول الداعمة للإرهاب التي توفر ملاذات آمنة لوجيستيًّا وتمويليًّا وإعلاميًّا لتلك التنظيمات الإرهابية.

وبناءً على ما سبق، جاءت نتائج المواجهة المصرية للإرهاب وارفة الظلال؛ فقد أصبح الدور المصري في مكافحة تلك الظاهرة يحظى بإشادة ومصداقية إقليمية ودولية. ولعل تسلُّم مصر رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن الدولي خير دليل على ذلك؛ حيث نظمت مصر سلسلة من الاجتماعات تناولت عديدًا من جوانب مكافحة الإرهاب؛ مثل تجنب

استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الإرهاب، وأيضًا جهود تجفيف منابع تمويل التنظيمات الإرهابية، ومنع توفير ملاذ آمن للإرهابيين، وكذا جهود منع حصول التنظيمات الإرهابية على السلاح. وعلى الصعيد الإقليمي، انصبَّت الجهود المصرية على محاصرة التنظيمات الإرهابية في كل أرجاء الإقليم؛ حيث مدت مصر يد العون لأشقائها الأفارقة والعرب من خلال مساهمتها في مجال بناء قدرات الدول العربية والإفريقية الشقيقة في مكافحة الإرهاب، كما استضافت في إطار مسئوليتها الإقليمية تجاه أشقائها الأفارقة «المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لدول تجمع الساحل والصحراء». ويأتي ذلك في إطار الرؤية والمراقبة المصرية لحركة وانتشار التنظيمات الإرهابية التي اتخذت مؤخرًا من منطقة الساحل والصحراء مسرحًا جديدًا لإعادة تموضعها وانتشارها، مما جعل مصر تنقل مسرح المواجهات مع التنظيمات الإرهابية إلى تلك المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية.

٢- دعم بنية وتماسك الدول الوطنية: مهمة مصرية للإنقاذ الإقليمي

مثلت حالة السيولة الأمنية والسياسية التي شهدتها عديد من الدول العربية عقب عام ٢٠١١ خطرًا داهمًا على الأمن والاستقرار الإقليمي، بل والعالمي كله، فحرصت مصر على أن تستعيد زخمها الإيجابي كحجر زاوية للاستقرار في المنطقة، وبالتوازي مع جهودها الإصلاحية الشاملة داخليًّا، بلورت الدولة المصرية رؤية شاملة للحيلولة دون تقويض بنية وتماسك الدول الوطنية. فكان صوت الدولة المصرية حاضرًا دومًا في الأزمات التي طالت الدول العربية الشقيقة من خلال التأكيد على الحفاظ على وحدة وتماسك الدول الوطنية ومؤسساتها. فعلى الاتجاه الاستراتيجي الغربي، نجد الأزمة الليبية التي مثلت تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار الدولة المصرية عبر تحول ليبيا إلى نقطة تمركز للتنظيمات والجماعات الإرهابية بعد انهيار الدولة الوطنية هناك. فحرصت مصر على دعم وبناء قدرات الجيش الوطني الليبي لفرض حالة الأمن والاستقرار والقضاء على الإرهاب والجريمة المُنظمة هناك. كما انخرطت مصر في الدفاع عن وحدة وسلامة الأراضي الليبية في مواجهة المشروع التركي الذي سعى للسيطرة على مُقدرات الدولة الليبية، وهو ما تصدت له الدولة المصرية بكل قوة في جميع المحافل الإقليمية والدولية دعمًا لعملية سياسية في ليبيا تستبعد أية

تدخلات خارجية ويقرر فيها الشعب الليبي مصيره ويحافظ على بنية وتماسك دولته الوطنية ومؤسساتها، وهو ما ظهر جليًّا خلال مُخرجات مؤتمري برلين (١) وبرلين (٢) حول ليبيا.

وعلى صعيد الأزمة اليمنية، وقفت مصر بقوة مع استعادة الشرعية اليمنية المُختطفة من قِبَل جماعة الحوثي التي انقلبت على السلطة الشرعية هناك بدعم من إيران كجزء من مشروعها الإقليمي والمتمحور حول تكوين هلال شيعي عربي يدور في فلكها. وفي هذا الإطار، دعمت مصر وبقوة الجهود الإقليمية والدولية لحل تلك الأزمة وفقًا للمرجعيات والقرارات الدولية، وبما يضمن عودة الحكومة الشرعية اليمنية، فضلًا عن الحفاظ على وحدة وتماسك الدولة الوطنية في اليمن، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم للمملكة العربية السعودية في دفاعها المشروع عن أمنها ضد الهجمات الحوثية في العمق السعودي.

وعلى الصعيد العراقي، حرصت الدولة المصرية في إطار استراتيجيتها الجديدة على بناء محاور وشراكات إقليمية تعظِّم المصالح الحيوية المصرية، وتعزز من جهودها؛ من أجل لَمِّ الشمل العربي وترميم العلاقات العربية - العربية. فكان المحور المصري العراقي الأردني نموذجًا للشراكة الشاملة على جميع المستويات، ثم جاءت زيارة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الأخيرة للعراق الشقيق لحضور القمة المصرية العراقية الأردنية ببغداد، وما حملته من دلالات ورسائل خير دليل على توجه مصري جديد يقود الجهود العربية لعودة العراق إلى محيطه العربي، ومد يدها إلى العراق الشقيق لإنقاذه من براثن المشروع الإيراني، وعودته كبوابة شرقية للأمن القومي العربي عبر جهود مصرية لإعادة إعمار العراق من خلال آلية النفط مقابل الإعمار، وأيضًا دعم الجهود العراقية في مكافحة الإرهاب والتصدي للمشروعين التركي والإيراني اللذين يهدفان لاختطاف العراق وتقاسم نفوذهما فيه.

وختامًا، يمكن القول بأن الدولة المصرية قد استطاعت تحويل المخاطر والتهديدات المتشابكة وغير المسبوقة التي واجهتها على مختلف الأصعدة والمستويات داخليًّا وخارجيًّا إلى فرصة لتعظيم دورها المركزي في الإقليم، انطلاقًا من مسئولياتها التاريخية التي وضعت

على عاتقها دومًا مهمة دعم الأمن القومي العربي في مواجهة مختلف التهديدات التي تطاله؛ حيث قامت الدولة المصرية بهذا الدور في وقت كانت تجابه فيه تهديدات نوعية على مختلف اتجاهاتها الاستراتيجية، الأمر الذي أكد على أن الدولة المصرية بحق هي حجر الزاوية للأمن والاستقرار الإقليمي.

إدارة مصر للأزمة الليبية

لواء طيار دكتور هشام الحلبي
مستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا

تعد الأزمة الليبية من الأزمات المعقدة والمتشابكة؛ لأنها متعددة الأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وليست فقط على المستوى الداخلي، بل أيضًا تتداخل فيها الأبعاد الإقليمية والدولية، وتصعب مواجهة هذا النوع من الأزمات ويتعذر تجنب سلبياتها. لذلك تكتسب ليبيا اهتمامًا مصريًّا كبيرًا؛ حيث تقع ضمن نطاق الأمن المباشر لها، وتستند العلاقات الخارجية على مصالح أمنية واقتصادية، فضلًا عن الروابط الاجتماعية لكلا الطرفين. وفي ضوء ذلك، سيتم تناول رؤية مصر تجاه حل الأزمة الليبية والجهود المصرية لتنفيذها.

أولًا: الرؤية المصرية تجاه حل الأزمة في ليبيا

تتبنى مصر الحل السياسي للمشكلة الليبية الداخلية من خلال المبادئ الحاكمة الآتية[٤]:

١- الحفاظ على أمن واستقرار ووحدة الأراضي الليبية وسيادتها على أقاليمها.

٢- رفض أي تدخل أجنبي في الشئون الداخلية الليبية.

٣- أهمية حيادية والتزام الجهود الإقليمية والدولية بالإطار العام للعملية السياسية، وضرورة تكاتفها لدعم جهود الأمم المتحدة.

(٤) «وزير الخارجية يلقي كلمة مصر في اجتماع اللجنة الإفريقية رفيعة المستوى حول ليبيا»، **الهيئة العامة للاستعلامات**، ٩ نوفمبر ٢٠١٦، http://sis.gov.eg/Story/131136?lang=ar

٤- أهمية توافق العملية السياسية مع تطلعات الشعب الليبي، مع عدم فرض أي ترتيبات أو اتفاقات عليه، بما يمكِّن من استعادة مؤسسات الدولة باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة التي لها حق استخدام القوة لفرض الأمن، والرفض التام لفكرة الميليشيات العسكرية غير الخاضعة لسلطة الدولة.

ثانيًا: الجهود المصرية لتنفيذ رؤيتها لحل الأزمة الليبية

١- الجهود المصرية على المستوى السياسي والاقتصادي والإنساني

سعت مصر إلى التوافق الليبي ومراعاة الثوابت الوطنية والدعم الكامل للدولة الليبية للمحافظة على وحدتها، وذلك بالتحرك في عدة مسارات؛ أبرزها المسار الداخلي في ليبيا، ومسار تشاوري تنسيقي على الصعيدين الإقليمي والدولي مع الدول التي لها مصلحة من استقرار ليبيا، وذلك كما يلي:

أ- الجهود المصرية لدعم الأشقاء داخل ليبيا

سعت مصر في محاولات متعددة للوساطة بين الأطراف الليبية؛ من أجل بناء الثقة لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، والحفاظ على مؤسسات الدولة الشرعية، والتوصل إلى تشكيل حكومة مستقلة. وتقف مصر على مسافة واحدة من الفرقاء الليبيين؛ وتأكيدًا لذلك زار رئيس مجلس الوزراء المصري في إبريل ٢٠٢١ العاصمة طرابلس على رأس وفد رفيع المستوى ضم ١١ وزيرًا. ووقع الجانبان عددًا من مذكرات التفاهم في مجالات الطاقة والبنى التحتية والاتصالات(٥). وفي السياق ذاته، قام رئيس المخابرات العامة المصرية بزيارة طرابلس، وكان في استقباله رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، والتقى برئيس المجلس الرئاسي الليبي(٦).

(٥) «رئيس الوزراء المصري يزور ليبيا على رأس وفد كبير»، **فرانس ٢٤**، ٢٠ إبريل ٢٠٢١، https://cutt.ly/7EmvxJv

(٦) «شاهد.. رئيس المخابرات المصرية عباس كامل يتجول في العاصمة الليبية طرابلس»، **المصري اليوم**، ١٧ يونية ٢٠٢١، https://cutt.ly/fEmR8Y4

والجدير بالذكر أنه نظرًا للتدهور الكبير للوضع الإنساني، نزح عدد كبير من الليبيين للخارج، وقد استضافت مصر منهم عددًا تجاوز المليون طبقًا لتصريح الملحق الاجتماعي بسفارة ليبيا بالقاهرة في مايو ٢٠١٨[٧]. وأكد ذلك حالة التقارب مع مختلف الأطراف الليبية، خاصةً غرب البلاد، ورغبة مصر الصادقة في القيام بدور فاعل لتخفيف الأزمة على الشعب الليبي في أبعادها الأمنية والاقتصادية والإنسانية.

ب- الجهود المصرية على المستويين الإقليمي والدولي

تحركت مصر لحث المجتمع الدولي لإيجاد حلول للمشكلة الليبية، ومنع التدخلات الخارجية، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، شاركت في ٢٩ مايو ٢٠١٨ في المؤتمر الدولي حول ليبيا بباريس تحت رعاية الأمم المتحدة ضمن نحو ٢٠ دولة و٤ منظمات دولية؛ بهدف وضع خارطة طريق مشتركة تهدف إلى تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية[٨].

كما شاركت مصر في مؤتمر باليرمو بإيطاليا في ١٢ نوفمبر ٢٠١٨ بحضور كل أطراف الصراع الليبي. وأقر البيان الختامي دعم جهود مصر لإعادة بناء القوات المسلحة الليبية، وأن الدور المصري يمكن البناء عليه لإعادة بناء ليبيا. كما شارك الرئيس السيسي في مؤتمر برلين في ١٩ يناير ٢٠٢٠[٩]، وأكد أنه لا سبيل لتسوية الأزمة إلا من خلال حل شامل يتناول جميع أبعاد القضية.

وشارك وزير الخارجية المصري في الاجتماع الوزاري لدول جوار ليبيا، الذي عُقِد بالجزائر في ٢٣ يناير ٢٠٢٠، وشارك أيضًا في ١٦ فبراير ٢٠٢٠ في الاجتماع الوزاري

(٧) «الملحق الاجتماعي بالقاهرة يفتح ملف المهجرين الليبيين بمصر»، أجرى المقابلة حسين مفتاح، **بوابة إفريقيا الإخبارية**، ٨ مايو ٢٠١٨، https://cutt.ly/UEmTiEB

(٨) «انطلاق مؤتمر باريس الدولي حول ليبيا بمشاركة مصر والجامعة العربية»، **الهيئة العامة للاستعلامات**، ٢٩ مايو ٢٠١٨، http://www.sis.gov.eg/Story/167677?lang=ar

(٩) محمد حبوشه، «المكاسب المصرية من مؤتمر برلين حول ليبيا»، **اليوم السابع**، ٢٤ يناير ٢٠٢٠، https://cutt.ly/YEmTLfZ

للجنة المتابعة الدولية المنبثقة عن قمة مؤتمر برلين حول ليبيا[١٠]. وأكد الاجتماع موقف مصر الثابت النابع مع رؤيتها لحل الأزمة الليبية، وأكدت مصر في مؤتمر برلين (٢) في ٢٣ يونية ٢٠٢١ ضرورة حماية سيادة ليبيا واستقلالها، والالتزام بدعم جهود الأمم المتحدة لإطلاق عملية سياسية شاملة لإجراء الانتخابات المخطط تنفيذها في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١. ورَسَّخ ذلك إصرار مصر على أن يكون حل الأزمة الليبية من خلال عملية ديمقراطية تنبع من الليبيين أنفسهم.

تم تنفيذ اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر في أغسطس ٢٠٢٠، وتم نشره على موقع الأمم المتحدة لشئون المحيطات وقانون البحار[١١]. وتكمن أهمية هذا الاتفاق ليس فقط في بعده السياسي والاقتصادي، بل أيضًا في أنه وأد ادعاء تركيا بأن لها حدود مياه اقتصادية مع ليبيا. وهي تُعد خطوة مهمة لتقليص تدخلها في ليبيا ومنطقة شرق وجنوب المتوسط، وجعلها تدخل في مواجهة مع الاتحاد الأوروبي.

٢ - الجهود المصرية على المستوى العسكري - الأمني

أ- محاولات توحيد الجيش الليبي

وفي هذا السياق، بذلت مصر جهودًا متواصلة لمحاولة التوفيق لتوحيد الجيش الليبي. فعلى سبيل المثال، أعلنت اللجنة المصرية المعنية بليبيا في سبتمبر ٢٠١٧ الاتفاق على تشكيل لجان فنية نوعية مشتركة مصرية ليبية؛ لبحث آليات توحيد المؤسسة العسكرية، وأيضًا عقد الاجتماع السادس لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية في ٢٠ مارس ٢٠١٨[١٢]. وأكد ذلك رؤية مصر بأن نزع سلاح الميليشيات

(١٠) «مصر في برلين (٢)... دعم لمطالب إخراج المرتزقة وانتخابات ليبيا»، **العين الإخبارية**، ٢٣ يونية ٢٠٢١، https://al-ain.com/article/1624463057

(١١) عبد الستار بركات، «الأمم المتحدة تنشر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان»، **بوابة الأهرام**، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠، https://gate.ahram.org.eg/News//2548659.aspx

(١٢) سعيد قدري، «اجتماع توحيد الجيش الليبي بالقاهرة يتفق على دعم وحدة ليبيا ومدنية الدولة»، **بوابة الأهرام**، ٢٠ مارس ٢٠١٨، https://gate.ahram.org.eg/News/1843550.aspx

وتوحيد الجيش الليبي ضرورة لتوفير الدعائم الأمنية التي لا غنى عنها للعملية السياسية لخلق الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات المخطط تنفيذها في نهاية ٢٠٢١.

ب- الاستعداد الدائم لمواجهة التهديدات على الاتجاه الاستراتيجي الغربي والبحر المتوسط

تقوم القوات المسلحة المصرية بالسيطرة الكاملة على الحدود الغربية لمنع انتقال الإرهاب إلى مصر، بالإضافة إلى الاستعداد التام والدائم لحماية الأهداف الاقتصادية المصرية في البحرين الأبيض والأحمر وتأمين الملاحة البحرية فيهما. وتأكيدًا على ذلك، قامت القوات الجوية بضربات للبؤر الإرهابية في ليبيا، ونفذت القوات المسلحة المناورة «حسم ٢٠٢٠» على الاتجاه الاستراتيجي الغربي بالذخيرة الحية[١٣]. وأثبتت المناورة قدرة القوات المسلحة على ردع ومواجهة أي عدائيات تقليدية أو غير تقليدية، سواءً كانت داخل أو خارج الحدود المصرية.

ج- خط «سرت/ الجفرة»: فكر عسكري جديد

في عام ٢٠٢٠، حددت مصر «خط سرت/ الجفرة» خطًّا أحمر، وأنه سيتم ضرب الإرهاب في حال تجاوزه. وبذلك أسست القوات المسلحة المصرية لفكر عسكري جديد، وهو الخطوط الدفاعية خارج الحدود على مسافات كبيرة تصل إلى ١٠٠٠ كم، وغير المجهزة بتحصينات ثابتة، ولكنها تعتمد على قدرة القوات المسلحة على العمل خارج الحدود لمسافات كبيرة في توقيت حاسم، لتدمير أي عدائيات تتجاوز هذا الخط. والجدير بالذكر أن القوات المسلحة المصرية أسقطت في حرب أكتوبر ١٩٧٣ نظرية الخطوط الدفاعية التي تعتمد على التحصينات الثابتة، وذلك باقتحام خط بارليف الحصين.

(١٣) «الفريق أول محمد زكي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي يشهد المرحلة الرئيسية للمناورة حسم ٢٠٢٠ في الاتجاه الاستراتيجي الغربي»، **الموقع الرسمي للقوات المسلحة المصرية**، ٩ يوليو ٢٠٢٠، www.mod.gov.eg/ModWebSite/NewsDetailsAr.aspx?id=40351

د- التدريبات المشتركة

تنفذ القوات المسلحة المصرية عديدًا من التدريبات المشتركة للمحافظة على القدرة القتالية العالية لمواجهة أي تهديدات عمومًا، وخاصة منطقة البحر المتوسط. وعلى سبيل المثال التدريب المشترك «ميدوزا» الذي يُنَفَّذ بصورة دورية في شرق المتوسط مع اليونان وقبرص وفرنسا والإمارات(١٤).

هـ- التعاون الاستخباراتي الفاعل

تبذل مصر جهودًا كبيرة في مجال التعاون الاستخباراتي. فعلى سبيل المثال؛ عُقد بالقاهرة منتدى رؤساء أجهزة مخابرات الدول العربية في فبراير ٢٠٢٠؛ لتنسيق جهود الأجهزة الاستخبارية فيما بينهم(١٥)، وأيضًا تم استلام الإرهابي هشام عشماوي من ليبيا، ومحاكمته في مصر وتنفيذ حكم الإعدام فيه(١٦). كما تم تحرير ٢٠ شابًّا مصريًّا من أيدي الميليشيات الإرهابية المسلحة في ليبيا، التي اختطفتهم لمدة ١٨ يومًا، وأُلقي القبض على الخاطفين بالتعاون بين الأجهزة الأمنية المصرية والليبية. وأيضًا في سبتمبر ٢٠٢٠، تم تحرير عدد من المختطفين في ليبيا وإعادتهم إلى أرض الوطن بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الليبية، وكذا في يناير ٢٠٢١(١٧).

---

(١٤) «الفريق أول محمد زكي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، ووزير دفاع اليونان، وممثلو وزارة الدفاع القبرصية والفرنسية والإماراتية يشهدون تنفيذ المرحلة الرئيسية للتدريب المشترك: ميدوزا -١٠»، **الموقع الرسمي للقوات المسلحة المصرية**، ٥ ديسمبر ٢٠٢٠، www.mod.gov.eg/ModWebSite/NewsDetailsAr.aspx?id=40535

(١٥) وسام عبد العليم، «الرئيس السيسي يستقبل رؤساء أجهزة المخابرات المشاركين في المنتدى العربي الاستخباراتي بالقاهرة: صور»، **بوابة الأهرام**، ٢٤ فبراير ٢٠٢٠، http://gate.ahram.org.eg/News/2375641.aspx

(١٦) «تنفيذ حكم الإعدام في الإرهابي هشام عشماوي»، **الموقع الرسمي للقوات المسلحة المصرية**، ٤ مارس ٢٠٢٠، https://cutt.ly/MEm2SnF

(١٧) أحمد جمعة، «بالأسماء... قائمة المصريين المحررين من عصابات إجرامية في ليبيا»، **اليوم السابع**، ٢٥ يناير ٢٠٢١، https://cutt.ly/UEm23VY

في ضوء ما سبق يتميز الموقف المصري تجاه الأزمة الليبية بأنه:

١- موقف قانوني قوي يتفق مع مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها، ويتفق مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بليبيا.

٢- تحركت مصر في مستويات ومسارات متعددة؛ بهدف تحقيق استقرار ليبيا، ومراعاة المصالح المصرية والليبية على حدٍّ سواء، والتعامل مع الأشقاء الليبيين على اختلاف توجهاتهم دون تفرقة.

٣- موقف مقبول من معظم المجتمع الدولي؛ نظرًا لأنه موقف ثابت يعتمد على مبدأ أن ما يتم طرحه في المؤتمرات هو نفسه ما يتم تناوله في الاتصالات الثنائية للدفع بالحل السياسي لتسوية الأزمة بما يضمن الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة الليبية وسلامة أراضيها.



السياسة المصرية وإدارة ملف التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة

الدكتور محمود عزت عبد الحافظ

رئيس فريق عمل مركز الدراسات الاستراتيجية
بمكتبة الإسكندرية، دكتوراه في العلوم السياسية

شهدت جمهورية مصر العربية عديدًا من التحديات منذ عام ٢٠١١، وتضمنت تلك التحديات مجموعة من التهديدات والمخاطر الأمنية التي شكَّلتها التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، وعملت على تهديد الأمن والاستقرار من التهديدات والمخاطر الأمنية التي هددت أمن واستقرار مصر، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. ولقد عملت الدولة المصرية منذ ثورة الشعب المصري على نظام الإخوان في ٣٠ يونية ٢٠١٣ على التعامل مع ذلك الملف، الذي شهد تأصلًا وتطورًا بسبب رعاية نظام الإخوان للإرهاب والتطرف، سواءً من حيث مكوناتهما أو مخرجاتهما. وقد استطاعت الدولة المصرية تحقيق ذلك بفضل السياسة التي اتُّبِعت منذ عام ٢٠١٤ لإدارة أزمة الإرهاب والتطرف التي تواجهها الدولة، مرورًا بقانون مكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠١٥، وبفضل تضحية وفدائية أبنائها والأجهزة التي عنيت باحتواء تلك الأزمة وإدارتها بنجاح ملحوظ خلال الثماني سنوات الماضية.

فمنذ تاريخ ٣٠ يونية ٢٠١٣ وتقرير الشعب المصري بجميع طوائفه لوقف استمرارية جماعة الإخوان في حكم مصر، واستجابة القوات المسلحة المصرية لمطالب الشعب وتدخلها الفوري لتحقيق تلك المطالب؛ بدأت جماعة الإخوان المسلمين ومعها عديد من الجماعات الإرهابية الأخرى والتنظيمات الجهادية المسلحة بالإعلان عن تبنيها المسلك الدموي الإرهابي. وقد تعددت عمليات ذلك المسلك الإرهابي في عديد من أشكال العمليات

الإرهابية، بدأت باعتصامهم المسلَّح في ميدان مسجد رابعة العدوية والمسيرات المسلحة التي استهدفت مقرات المنشآت الحيوية والأمنية للدولة، إلى عمليات زرع العبوات الناسفة في شوارع وميادين مصر بكل المحافظات، واستهداف الكمائن الخاصة بالشرطة والقوات المسلحة والكنائس. وامتدت تلك العمليات لتشمل محافظات مصر وشمال سيناء.

وشهد عاما ٢٠١٤، و٢٠١٥ ارتفاعًا كبيرًا في عدد العمليات الإرهابية، سواءً من خلال جماعة الإخوان الإرهابية، أو من تنظيم أنصار بيت المقدس، أو تنظيم داعش والجماعات التي عملت تحت مظلته.

إن الاستراتيجية المصرية لإدارة ملف التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، أصبح لها عديد من الأوجه القانونية والتشريعية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن الوجه الأمني العسكري. وقد بدأت الدولة المصرية في العمل على تنفيذ سياسة محكمة في التعامل مع ملف التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، بدأت بإعادة تمكين وتقوية الأجهزة الأمنية التي واجهت تحديات كبيرة منذ عام ٢٠١١، ووضع استراتيجية مصرية مستدامة لمواجهة تلك الأزمة. وهو ما ظهرت نتائجه جلية بحلول عام ٢٠١٦ والانخفاض الكبير في كثافة العمليات الإرهابية، الذي ازداد انخفاضه في الأعوام ٢٠١٧، و٢٠١٨، و٢٠١٩، و٢٠٢٠؛ مما يؤكد على إدارة الدولة المصرية لذلك الملف، واتباع استراتيجية مصرية اتسمت بالشمولية والمرحلية والرؤية المستقبلية، وهو ما وضع مصر في مقدمة الدول إقليميًّا ودوليًّا بعد نجاحها في التصدي للإرهاب والتطرف وأصبحت أقل عرضة للعمليات الإرهابية، تلك الظاهرة التي هددت دولًا عديدة في المنطقة، وأدت لانهيار بعضها بشكل كامل وسقوط مؤسسات الدولة بها.

ومن الرؤية الشاملة للسياسة المصرية في إدارة ملف التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، يتضح لنا أن الدولة المصرية بجميع أجهزتها ومؤسساتها قد اتبعت سياسة قامت على عدد من الاستراتيجيات؛ منها على سبيل المثال وليس الحصر:

أولًا: الاستراتيجية الأمنية

ارتكزت السياسة المصرية في استراتيجيتها الأمنية لمواجهة الإرهاب على رصد وتتبع خلايا وشبكات التنظيمات الإرهابية، وشن عمليات أمنية مسلحة ومداهمات، سواءً في سيناء أو الدلتا أو وادي النيل، وذلك بعد تمكين وتقوية الأجهزة الأمنية المعنية بوزارتي الداخلية والدفاع ماديًّا ومعنويًّا ومعلوماتيًّا وتجهيزيًّا؛ لكي تصبح قادرة بمواجهة تلك التنظيمات بمنتهى الحسم والردع. كما تم القيام بحملة عسكرية موسعة على مستوى محافظات مصر لتعقُّب العناصر الإرهابية وضبط عدد كبير من الأوكار الإرهابية التي تستخدمها الجماعة لشن تلك الهجمات. كما تم رصد وتجفيف مصادر التمويل المادي واللوجيستي لتلك الجماعات والتنظيمات، وتطوير منظومة الرقابة والتأمين على حدود مصر باتجاهاتها الشرقية والغربية والجنوبية والشمالية.

وكانت للعمليات العسكرية الشاملة في شمال سيناء بالغ الأثر في مواجهة الإرهاب في تلك المنطقة، وقد بدأت بالفعل مع عملية «حق الشهيد» التي أعلنتها القوات المسلحة المصرية في النصف الثاني من عام ٢٠١٩؛ حيث أدت إلى تصفية وملاحقة عدد كبير من العناصر الإرهابية وتدمير أوكار ومعسكرات تابعة لهم. وتضم عديدًا من الأسلحة والمعدات العسكرية والمركبات التي أُعدت من أجل تنفيذ عمليات إرهابية في سيناء ضد نقاط تمركز وكمائن الجيش والشرطة. وهو ما يوضح استهداف البنية التحتية لتلك التنظيمات والجماعات وتطهير الجذور، وليس فقط الملاحقة الأمنية.

ثانيًا: استراتيجية المجابهة الفكرية للتطرف والإرهاب

لا شك أن المجابهة الفكرية للتطرف والإرهاب لا تقل في أهميتها عن الاستراتيجية الأمنية كاستراتيجية مستدامة لتجفيف المنابع الفكرية للتطرف والإرهاب في مصر. فقد اهتمت الدولة المصرية بتلك الاستراتيجية بشكل موسَّع، مع إشراك مؤسسات الدولة الفكرية والدينية؛ مثل الأزهر الشريف والكنيسة المصرية ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف

ووزارة الثقافة ومكتبة الإسكندرية وغيرها من المؤسسات، لتبني برامج ثقافية وفكرية؛ لمجابهة التطرف والإرهاب، وإنشاء المراصد المخصصة لمكافحة الفكر المتطرف، وإقامة عديد من الملتقيات والمؤتمرات المحلية والدولية، التي اعتنت بتناول تلك القضية والعمل على ملف التطرف والإرهاب بشكل مكثف بالمعارك الفكرية والدينية؛ حيث اتخذ الأزهر الشريف إجراءات عديدة، بالإضافة إلى المجهودات الخاصة بتجديد الخطاب الديني وقضايا التراث الإسلامي والتراث القبطي.

وقد صدرت عديد من الكتب والإصدارات عن الأزهر الشريف ومكتبة الإسكندرية من خلال «برنامج المجابهة الفكرية للتطرف والإرهاب»، الذي نفذته مكتبة الإسكندرية منذ عام ٢٠١٥، وأثمر عن عديد من المؤتمرات الدولية ودورات الثقافة الإسلامية والقبطية، وعدد من الملتقيات التي نفذتها مكتبة الإسكندرية في هذا الإطار في عدة دول. وكذلك إنشاء «بيت العائلة المصرية» الذي يضم شيخ الأزهر الشريف وقداسة بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية، وانعقد مؤتمره الأول عام ٢٠١٨ تحت عنوان «معًا ضد الإرهاب»؛ لمناقشة ظاهرة الإرهاب ودوافعه، إلى جانب إلقاء الضوء على دور بيت العائلة في محاربة الفكر المتطرف.

هذا بالإضافة إلى إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٧ تشكيل «المجلس الأعلى لمكافحة الإرهاب والتطرف»؛ ليصبح أول مجلس مصري مختص بصياغة استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة كل أشكال الإرهاب والتطرف واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها، وله الصلاحية الكاملة لوضع الإطار القانوني والديني والإعلامي في مكافحة الإرهاب والتطرف على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى اقتراح آليات وإجراءات أمنية وقانونية جديدة.

ثالثًا: استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وفي إطار السياسة المصرية للتعامل مع ملف الإرهاب والتطرف، فكان لا بد من تنفيذ خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شملت تنفيذ عدد كبير من المشروعات التنموية

والاقتصادية الضخمة، التي هدفت إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن، وتطوير البنى التحتية في جميع أنحاء مصر، والارتقاء بالمستوى الاجتماعي للمواطن المصري من خلال شبكة من الخدمات والمشروعات الضخمة، التي هدفت لتنمية المستويين الاقتصادي والاجتماعي بالأساس. وهو ما أسهم في القضاء على الشائعات التي روجت لها التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة عبر قنواتها المختلفة، والقضاء على العشوائية بمختلف أشكالها السكنية والخدمية والحضارية، وهي تُعد من أهم أسباب انتشار الإرهاب والجرائم والأوكار التي تتخذ منها بعض الجماعات الإرهابية ملاذًا لها لتنفيذ عملياتها والتخطيط لها. كما تعاملت الدولة المصرية مع محور مهم جدًّا في هذا الشأن؛ ألا وهو تحسين وحماية المواطن المصري اجتماعيًّا ومعيشيًّا وخدميًّا من خلال إطلاق برنامج «تكافل وكرامة» للحماية الاجتماعية، الذي استهدف تحقيق الحد الأدنى من الدخل الأساسي في شكل دعم نقدي للأسر الفقيرة والمسنين وذوي القدرات الخاصة والأيتام والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى الحماية التأمينية، والإسهام في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي والمسكن، والإدماج الاجتماعي عن طريق التشغيل وإتاحة فرص تحسين الدخل. وكذلك المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» التي تهدف إلى التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الأكثر احتياجًا في الريف المصري والمناطق العشوائية في الحضر. وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التي من شأنها ضمان حياة كريمة لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم.

رابعًا: تعاطي الإعلام المصري مع ظاهرة الإرهاب

كانت معالجة وسائل الإعلام المصرية لظاهرة الإرهاب بشتى تجلياتها وتداعياتها من المسائل المهمة والمعقدة، التي استلزمت وضع خطة استراتيجية، بالتنسيق مع كل أجهزة الدولة المصرية ومؤسساتها من خلال المهنيين والمشرفين على المؤسسات الإعلامية والأنظمة السياسية على حد سواء. فقد كان للإعلام دور محوري في تشكيل وعي الرأي العام المصري

بضرورة مواجهة ظاهرة الإرهاب والتصدي لتداعياتها؛ لأن في الوقت ذاته قد واجه إعلامًا مضادًّا ومموِّلًا من الجماعات الإرهابية والدول الحاضنة لتلك الجماعات مما شكَّل أداة استراتيجية للإرهاب، لما توفره تلك الدول لهم من أدوات الدعاية والترويج والإعلام. لذلك، وفي ظل ما شهدته وتشهده المنطقة بأكملها من أحداث انعكست على أمن واستقرار الدولة المصرية، منها ظهور تنظيمات إرهابية جديدة كما هو الحال مع تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق «داعش»، إضافة إلى التطور الكبير لمختلف وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال؛ سعت الدولة المصرية نحو تعاطي الإعلام المصري مع موضوع الإرهاب وانعكاسه على الأوضاع الأمنية. وسعت الاستراتيجية المصرية في هذا الشأن إلى تطوير منظومة العمل في مجال الإعلام بما يتناسب مع الأحداث المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية والعالم؛ للتصدي ومواجهة التطرف والإرهاب. فكان لا بد من وجود إعلام مصري يعمِّق الوسطية، ويعالج موضوع تجديد الخطاب الديني بكونه ضرورة حتمية في المواجهة الفكرية للتطرف والإرهاب. ويقوم الإعلام المصري بدوره التنويري من خلال التركيز على أهمية تكوين العقل النقدي، كونه يشكل البداية الضرورية لتجديد الفكر الديني، وإلا فالبديل موجود وهو إعلام مضاد ينشر الفتنة والدعاية للإرهاب، لا سيما مع تطور تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال. وقد حققت السياسة المصرية في هذا الشأن عديدًا من المكاسب في تعاملها مع ملف الجماعات والتنظيمات الإرهابية والمتطرفة من خلال:

١- تعريف الجمهور بالحقيقة البشعة للإرهاب، وتكوين رأي عام مناهض للعنف والتطرف.

٢- تنقية البرامج الإعلامية من كل ما من شأنه التشجيع على الإرهاب والتطرف.

٣- تجديد لغة الخطاب الإعلامي، وتصحيح المفاهيم الخاطئة للجهاد، من خلال التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، وذلك في إطار المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، وغيرها من الشرائع السماوية، وكذلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من المواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

٤- إبراز الصور والقيم الصحيحة للدين الإسلامي من خلال مختلف البرامج الإعلامية بأن الدين الإسلامي يدعو إلى التسامح ونبذ العنف والقتل والتطرف.

٥- تكامل العمل الإعلامي العربي لمكافحة الإرهاب والتطرف، وتعميق التضامن بين الدول العربية.

٦- تأهيل وتنمية الكوادر الإعلامية للتعامل مع مختلف التكنولوجيات الحديثة، وتفعيل دور المكاتب الإعلامية العربية ومؤسسات الإنتاج الإعلامي.

٧- تبصير الأسر المصرية بمسئوليتها نحو تنمية الوعي الثقافي للأجيال الناشئة؛ لتفادي الوقوع في شرك وفخ الإرهاب.

٨- ترسيخ الوعي حيال النتائج الوخيمة لهذه الظاهرة، وتزويد المواطن المصري بكل المعلومات التي يحتاجها ليأخذ احتياطاته.

٩- تكثيف الأداء الإعلامي المُوجَّه إلى خارج مصر لتغيير الصورة الذهنية النمطية عن العرب والمسلمين، وإبراز الدور الحقيقي لمصر في مواجهة ومكافحة التطرف والإرهاب.

كما كان لبعض الأنشطة الرياضية الإعلامية دور كبير في نقل صورة صحيحة لمجهودات الدولة المصرية في تحقيق الأمن والاستقرار، والقضاء على الإرهاب والتطرف؛ مثل بطولة مصر الدولية لكرة القدم للصحفيين والإعلاميين التي تُقام منذ عام ٢٠١٤ إلى عامنا الحالي ٢٠٢١ على مدار ثماني سنوات متتالية؛ حيث تُعد تجمعًا رياضيًّا ثقافيًّا لعدد من الإعلاميين والصحفيين في عديد من الدول الأوروبية والآسيوية والعربية في صورة بطولة كرة قدم. يبرز الغرض الحقيقي منها وهو تشجيع السياحة الثقافية والرياضية في مصر، ومواجهة التطرف والإرهاب عبر وسيلتين مهمتين من وسائل القوى الناعمة؛ وهما الإعلام والرياضة، من خلال تجميع هذا العدد المتنوع ثقافيًّا وجغرافيًّا من الصحفيين والإعلاميين على أرض مصر.

خامسًا: الاستراتيجية التشريعية والقانونية

منذ عام ٢٠١٥، صدر بجمهورية مصر العربية عدد من التشريعات والقوانين المهمة التي أسهمت في إدارة مصر لملف أزمة الإرهاب والجماعات الإرهابية، وأيضًا تنفيذ السياسة المصرية التي وضعت في هذا الشأن. وجاء في مقدمة تلك القوانين قانون مكافحة الإرهاب رقم (٩٤) لعام ٢٠١٥، وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين رقم (٨) لعام ٢٠١٥. كما صدر قانون رقم (١١) لعام ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة الإرهاب وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين. وفي مستهل عام ٢٠١٨، صدر قانون رقم (٢٢) لعام ٢٠١٨ بتنظيم إجراءات التحفظ والحصر والإدارة والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية والإرهابيين. كما عملت الجمهورية المصرية على إصدار القوانين التي تسمح لها بمواجهة شاملة للإرهاب، وتوقيع عقوبات رادعة على العناصر الإرهابية؛ حيث أصدر مجلس الوزراء تعديلات على بعض أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٥، ونَظَّم القانون آلية الإخطار بتأجير العقارات للإرهابيين وإقرار العقوبات الجنائية حيال المخالفين.

سادسًا: استراتيجية التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة التطرف والإرهاب

في إطار سياسة الجمهورية المصرية في إدارة ملف أزمة الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية، فإن مواجهة إرهابيين مصممين على فرض نمط تفكيرهم وحياتهم بالإرهاب، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى محايدًا حيال ذلك، ولذلك يجب أن تكون التدابير التي يقوم بها مناسبة لحجم التهديدات الإرهابية.

وقد عملت مصر منذ يونية ٢٠١٣ على إقناع الدول على المستويين الإقليمي والدولي بالتدابير الاستثنائية وعدم صلاحية التدابير الكلاسيكية، وبالتالي يجب على الدول الفاعلة التفكير في استراتيجية شاملة لاجتثاث أو القضاء على الأعمال الإرهابية. وهذا ما عملت مصر، من خلال استراتيجيتها للتعاون الدولي والإقليمي، على تحقيقه من خلال أجهزتها المختلفة. فجرائم الإرهاب أضحت تتقاطع مع الجرائم المنظمة في عديد من النقاط؛ حيث الاعتماد على تجنيد

بعض عناصر الجرائم المنظمة، والاستفادة من خبراتهم في تزييف الوثائق والجوازات وأعمال الكمبيوتر، واستعمال وسائل الاتصال الحديثة، وتجارة السلاح والمخدرات. لذا، عملت مصر على توحيد الجهود الدولية في الإطارين الإقليمي والدولي؛ للحد من خطورة الجماعات الإرهابية، لا سيَّما مع طبيعة الأعمال الإرهابية المتغيرة والمعقدة. فلا شك أن الجهود القانونية الدولية لمواجهة الأعمال الإرهابية في جانبها الاتفاقي، وفي إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفي الإطار المصري الوطني، قد كللت المجهودات المصرية في تحقيق مقاومة الأعمال الإرهابية بالنجاح.

كما اشتركت مصر في وضع الاستراتيجية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دورة «مجلس وزراء الداخلية العرب» الحادية والثلاثين التي انعقدت بمراكش عام ٢٠١٤. وهي الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ منها مكافحة جريمة غسل الأموال والحد منها، والحيلولة دون استخدام الأموال المغسولة، وتعزيز دور القطاعين الأمنـي والمصرفي العربيين وتكامل أدوارهما باتجاه المحافظة على أمن الاقتصاد العربي من جهة، وتحقيق أمن واستقرار الشعوب العربية من جهة أخرى. كما تهدف الاستراتيجية إلى مواكبة التقدم العلمي التقنـي، وتوظيف ذلك في مجال تحديث الأجهزة الأمنية والمالية والمصرفية في الدول العربية وتطوير قدراتها وتأهيل العاملين فيها، بما يجعلها قادرة على النهوض بمسئولياتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كذلك الاستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية، التي اعتمدها «مجلس وزراء الداخلية العرب» في دورته الثالثة والثلاثين التي انعقدت بتونس عام ٢٠١٦. وهي الاستراتيجية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ منها منع ومكافحة عمليات تهريب السلاح بمختلف أنواعه عبر الحدود الوطنية، وتأمين المنافذ المختلفة البرية والجوية والبحرية، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مواجهة الآثار الناجمة عن الانتشار غير المشروع للسلاح، وإيجاد الآليات المناسبة لذلك، بالإضافة إلى توعية المواطن العربي بالآثار السلبية لظاهرة حيازة وتداول السلاح غير المشروع وانعكاساتها الخطيرة على أمن المجتمع، وتحفيزه لمساندة السياسات الحكومية الرامية لمواجهة هذه الظاهرة.



أزمة السفينة الجانحة
وزيادة تنافسية قناة السويس

الأستاذ الدكتور خالد السقطي

عميد كلية النقل الدولي واللوجيستيات بالقاهرة،
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

تُعد قناة السويس أحد أهم شرايين التجارة العالمية؛ فهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب منذ افتتاحها عام ١٨٦٩. وترجع أهمية قناة السويس إلى كونها معبرًا ملاحيًّا عالميًّا؛ حيث يعبر بها ما يقرب من ١٠٪ من إجمالي حركة التجارة المنقولة بحرًا Seaborne Trade. وجدير بالذكر أن حجم التجارة العالمية المنقولة بحرًا قد تعدى ٩٢٪ من حجم التجارة من حيث الكم، وتقدر بما يقرب من ١١ مليار طن عام ٢٠١٩، وتمثل ما يقرب من ٨٦٪ من حيث القيمة.

ومن هنا، بدأت الشركات العالمية والخطوط الملاحية وحكومات الدول بالنظر في مدى إمكانية تخفيض إجمالي تكاليف هذا الحجم الهائل من حجم التجارة العالمي. فتارة، وُجِّه الاهتمام نحو عملقة السفن التجارية وزيادة حجم المنقول تحقيقًا لمبدأ اقتصاديات الحجم Economies of Scale، وتارةً نحو العمل على زيادة سرعات السفن التجارية لتلبية طلبات الأسواق العالمية، وتارة نحو استحداث تكنولوجيا المعلومات في عمليات التشغيل وخفض نسبة التلوث الناجمة عن نمط النقل البحري، وتارة نحو البحث عن أكثر ممرات النقل البحري أمانًا، وأقلها في تكاليف النقل، والأقل من حيث الوقت الذي تستغرقه السفن البحرية.

أولًا: مميزات قناة السويس وتنافسية القنوات الملاحية الأخرى

وباستعراض القنوات الملاحية على خارطة النقل البحري العالمي، فهناك عدة قنوات ملاحية تُعد ممرات ذات دور حيوي في تعزيز حركة تدفق البضائع بين قارات العالم. على سبيل المثال، لـ «قناة كيل» الألمانية دور حيوي في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية؛ حيث تعبر من خلالها قرابة ٣٦٠٠٠ سفينة سنويًّا، وتعتمد عليها عدة موانئ بحرية محورية؛ مثل ميناء هامبورج، مرورًا بقناة بنما في غرب الكرة الأرضية لتربط المحيط الأطلنطي والمحيط الهادي، وتعبر من خلالها حوالي ١٣٠٠٠ سفينة سنويًّا. وعلى الرغم من تعدد القنوات الملاحية، سواءً كانت في الخدمة أو مقترحًا إنشاؤها كقناة نيكاراغوا، فإن قناة السويس تُعد من أهم القنوات الملاحية في العالم؛ فهي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، وتعبر من خلالها حوالي ١٩٠٠٠ سفينة سنويًّا.

وباستعراض مميزات القنوات الملاحية ومدى إسهامها في حجم التجارة المنقولة بحرًا، تأتي قناة السويس في المرتبة الأولى عالميًّا لعدة أسباب. أولًا، تُعد قناة السويس هي أطول قناة ملاحية في العالم بدون أهوسة، ويتناسب مستوى منسوب المياه بها على طول القناة مما يسهل على السفن العبور بدون عوائق ملاحية أو هدر للوقت، وهو أمر تعاني منه «قناة بنما» على سبيل المثال. ثانيًا، تعمل قناة السويس ملاحيًّا نهارًا وليلًا على مدار العام دون توقف، على عكس بعض القنوات الملاحية الأخرى. ثالثًا، يسهم ارتفاع مستوى الأمن والسلامة البحرية بالقناة في خفض تكلفة التأمين البحري، ويساعد على اختيار القناة كممر ملاحي آمن لعبور السفن. رابعًا، تُعد قناة السويس أقصر الطرق الملاحية؛ من حيث الوقت والمسافة وهو ما يعود بالمنفعة على كلٍّ من أصحاب البضائع المنقولة بحرًا، ومشغلي السفن سواءً كانوا مالكين أو مستأجرين لها. خامسًا، تتميز القناة بأعماق تصل إلى ٦٦ قدمًا (ما يعادل ٢٤ مترًا)، وتتناسب مع غاطس السفن العملاقة. سادسًا، تتناسب خصائص القناة لاستقبال ١٠٠٪ من جميع أنواع سفن الحاويات، بنسبة ٩٢,٣٪ من أسطول سفن الصب العالمي، و٦١,٢٪ من أسطول سفن ناقلات البترول العالمي، وأيضًا استقبال ١٠٠٪ من جميع أنواع السفن الأخرى. سابعًا، يمكن زيادة عمق القناة وعرضها وفقًا لمتغيرات صناعة

السفن عالميًّا. ثامنًا، يعبر القناة ١٠٠٪ من إجمالي التجارة البينية بين قارتي آسيا وأوروبا، وهو ما يزيد من الأهمية الاستراتيجية للقناة وموقعها الجغرافي بين قارات العالم.

ثانيًا: استراتيجية تطوير قناة السويس

ومن هذا المنطق، جاء اهتمام الدولة المصرية، ممثلاً في «هيئة قناة السويس» باعتبارها السلطة المسئولة عن تشغيل القناة وإدارتها، بتطوير عمل القناة بشكل مستمر وتفاعلي مع متطلبات العصر. وتعتمد أعمال التطوير المستمر على عدة محاور؛ منها أولًا، الاهتمام بتعميق المجرى الملاحي الذي أصبح يستوعب جميع أحجام السفن المختلفة، وليتماشى مع أي تطور في أجيال السفن. ثانيًا، الاهتمام بتطوير أسطول الإرشاد والقطر، الذي له دور مهم في عمليات الإرشاد الملاحي داخل القناة. ثالثًا، الحرص على الاستثمار في ميكنة القناة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة. رابعًا، تركيز الدولة المصرية على الحد من أوقات انتظار السفن ورفع كفاءة القناة من خلال ازدواج قناة السويس تحت مسمى «مشروع قناة السويس الجديدة»، وتبعه مشروع قومي استراتيجي آخر وهو «تطوير القطاع الجنوبي لقناة السويس» ليصل العمق إلى ٧٢ قدمًا، بدلًا من ٦٦ قدمًا، وزيادة عرض السطح ليصل إلى ٣٣٢ مترًا، بدلًا من ٢٩٣ مترًا، وزيادة عرض القاع ليصل إلى ١٦٧ مترًا، بدلًا من ١٢٧ مترًا، وهو ما يعزز الوضع التنافسي للقناة كمعبر استراتيجي للخطوط الملاحية ومشغلي السفن.

ثالثًا: أزمة السفينة «إيفرجيفن Ever Given»

في صباح يوم ٢٣ مارس ٢٠٢١، الساعة ٧,٤٠، جنحت سفينة «إيفرجيفن Ever Given»، التي تحمل ما يقرب من ١٧٦٠٠ حاوية مكافئة مملوءة ببضائع قيمتها تعادل المليار دولار، أثناء عبورها بقناة السويس في رحلتها القادمة من الصين والمتجهة نحو روتردام في هولندا،

مما أدى إلى انسداد القناة لمدة ٦ أيام متتالية. وسفينة «إيفرجيفن» هي سفينة حاويات من الدرجة الذهبية، وتُعد إحدى أكبر السفن في العالم. تحمل علم بنما، بينما تشغلها شركة النقل البحرية التايوانية «إيفر جرين Evergreen». وقد نتج عن جنوح السفينة توقف حركة الملاحة بالقناة مما خلف طابورًا طويلًا من السفن المنتظرة عند مدخل القناة الجنوبي، الذي شهد مئات السفن المنتظرة عند مدخل قناة السويس.

رابعًا: تعويم السفينة ونجاح الإرادة المصرية

ورغم أن التعامل مع جنوح السفينة كان محفوفًا بعديد من المخاطر، فقد كان دليلًا جديدًا على الإرادة المصرية الدءوبة في حل الأزمات؛ حيث قامت هيئة قناة السويس بتشكيل غرفة عمليات من مختلف التخصصات لوضع خطة التعامل التي تتعامل بها الهيئة مع الأزمة، وتم تسخير كل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية لتعويم السفينة ومتابعة الوضع الملاحي على كل المستويات. وفي غضون ٦ أيام فقط، نجحت هيئة قناة السويس في تعويم السفينة؛ وهي مدة زمنية قصيرة ووقت قياسي مقارنة بحجم السفينة العملاقة التي يتجاوز طولها ٤٠٠ متر، ومقارنة بحجم الأعمال التي تمت على مدار ٢٤ ساعة ولمدة ٦ أيام دون توقف تخللها استخدام قاطرات في أعمال الشد والدفع مباشرة بجانب السفينة في محاولة لتعويمها. وإلى جانب القاطرات، أزالت مجموعة من الجرافات الرمال والطين من تحت مقدمة السفينة. فمنذ اللحظات الأولى لجنوح السفينة، تم تشكيل غرفة عمليات جمعت جميع المستويات القيادية والتنفيذية والتشغيلية لوضع ودراسة خطط الطوارئ وكيفية التعامل مع الموقف بكل السيناريوهات الممكنة، وذلك من خلال إطار زمني دقيق ومحسوب. فتم حشد القوى البشرية والمعدات اللازمة ورسم الخطط لتعويم السفينة.

وأخيرًا، نجحت هيئة قناة السويس في تعويم السفينة لتبرهن على عدة محاور استراتيجية مهمة. أولًا، قدرة الهيئة على إدارة الأزمات غير التقليدية ومع سفن عملاقة؛ مثل «إيفرجيفن». ثانيًا، يبرهن انتظار السفن عند المدخل الجنوبي للقناة على الأهمية الاستراتيجية

لقناة السويس في سلاسل الإمداد العالمية، الذي أدى إلى تعطل بضائع بقيمة ٩,٦ مليارات دولار يوميًّا. ثالثًا، نجحت عملية التعويم دون إحداث أي تلفيات في بدن السفينة، مما يدل على احترافية وخبرة العامل المصري في التعامل مع الأزمات. رابعًا، تم النجاح في تعويم السفينة دون الإضرار بالبضائع المحملة على السفينة أو اللجوء إلى تفريغ الشحنات، وهو السيناريو الأسوأ الذي تم تفاديه تمامًا. خامسًا، تم تعويم السفينة دون الإضرار بمجرى القناة نفسه، وهو أمر مهم لضمان استمرارية الملاحة البحرية بالقناة.

وعلى صعيد سلاسل الإمداد العالمية، يتضح جليًّا أهمية قناة السويس؛ من حيث قدرتها على تسهيل وصول المنتجات المختلفة للأسواق العالمية وتنافسيتها؛ من حيث وقت وصول المنتجات لتلك الأسواق، وأيضًا قدرة التحكم في تكاليف العبور التي تندرج ضمن إجمالي تكاليف المنتجات في الأسواق. ولذلك، فقد قررت الدولة المصرية البدء في توسعة قناة السويس مرة أخرى في القطاع الجنوبي لها؛ لزيادة الميزة التنافسية للقناة ولتفادي أي جنوح أو توقف للملاحة بها.

يُعد كلٌّ من نجاح هيئة قناة السويس في تعويم السفينة في وقت قياسي، وكذلك البدء في مشروع توسعة القطاع الجنوبي للقناة، هو أفضل رد على الترويج الزائف لمشروعات أخرى على أنها منافس أو بديل لقناة السويس. فما تتمتع به القناة من موقع استراتيجي ونظام ملاحي دقيق وسلس وإدارة مرنة، سواءً من خلال التعامل مع المتغيرات العالمية أو طرح التخفيضات لرسوم عبور بعض أنواع السفن أو حسب وجهتها إلى بعض المناطق؛ مثل السفن المترددة على الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، يعطي للقناة أهمية استراتيجية كمنفذ عالمي للتجارة العالمية ومصدر دخل قومي لا غنى عنه.



جائحة كورونا:
التحديات الاقتصادية والفرص الكامنة

أسماء رفعت

باحث اقتصادي بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بدأت الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٦ في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتهدف الدولة من خلال ذلك البرنامج إلى تحقيق النمو الاقتصادي القائم على المعرفة والتحول الرقمي، وزيادة مرونة الاقتصاد وقدرته التنافسية، وزيادة معدلات التوظيف وخلق فرص العمل اللائق، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، وكذلك تحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي ضمن أهداف التنمية في مصر.

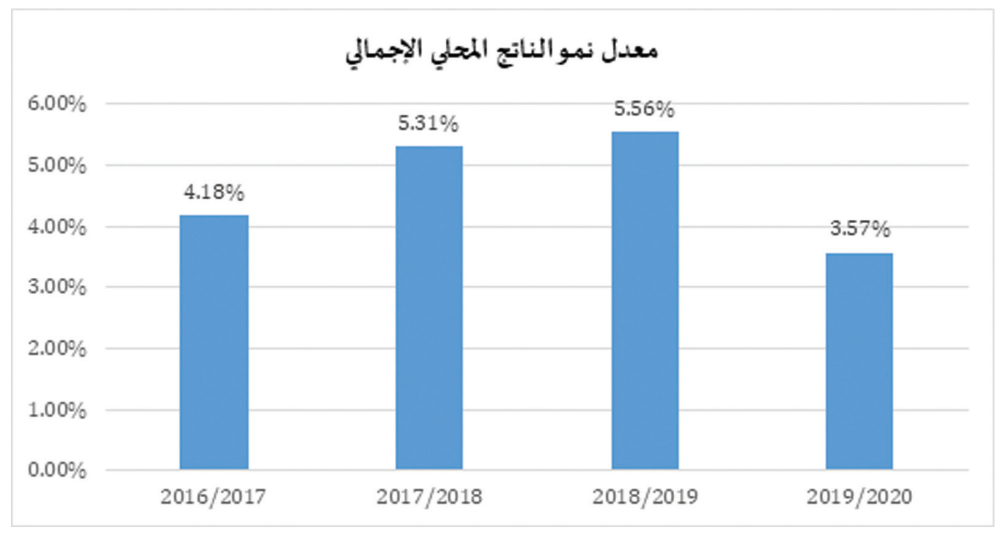
وفي ظل القيام بخطوات واسعة لتحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي، اجتاح فيروس كورونا المستجد جميع بلدان العالم، وقد نالت تداعياته السلبية من التقدم الذي أحرزه الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩. وعلى الرغم من تعدد التحديات الاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، فإن ما حققه الاقتصاد المصري من إنجازات منذ عام ٢٠١٦ أتى بثماره خلال عام الجائحة، الأمر الذي مكَّن الاقتصاد المصري من الصمود أمام التداعيات السلبية التي فرضتها الأزمة، بل وتحويلها إلى فرصة لتعزيز أهداف التنمية في مصر. وفي هذا الإطار، يستعرض المقال التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري، مع استعراض آليات مواجهة الأزمة، واقتناص الفرص الكامنة من تلك الأزمة لدفع معدل النمو والنهوض بالتنمية في مصر.

أولًا: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد المصري

بدأت الحكومة المصرية، منذ منتصف مارس ٢٠٢٠، في اتخاذ إجراءات جادة للحد من انتشار فيروس كورونا من خلال تطبيق سياسة الإغلاق الجزئي، وتفعيل عدد من الإجراءات الاحترازية. وفي يوليو ٢٠٢٠، تم تخفيض حدة الإجراءات الاحترازية مع انحسار الموجة الأولى للفيروس. وقد انعكست إجراءات تفعيل الإجراءات الاحترازية، وكذلك تخفيفها، على المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما سيتم إيضاحها فيما يلي:

١- معدل النمو الاقتصادي

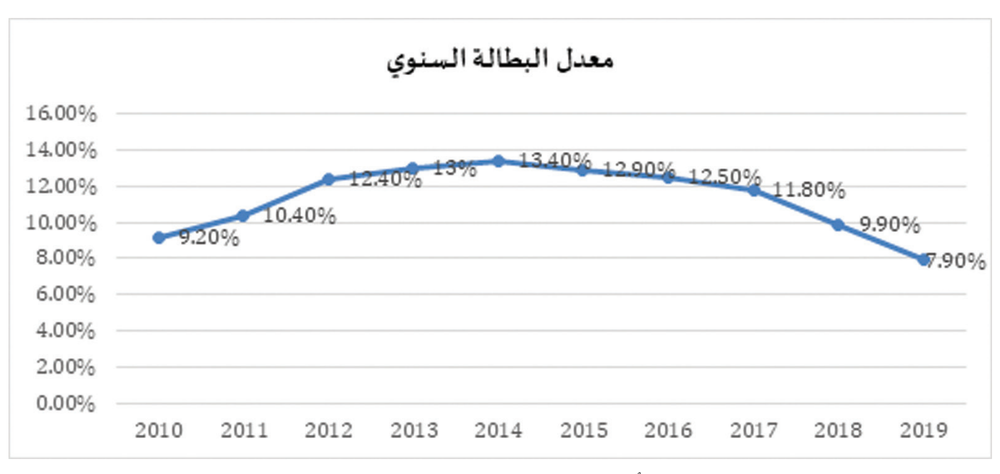
شهدت معدلات النمو الاقتصادي اتجاهًا تصاعديًّا منذ العام المالي ٢٠١٦/ ٢٠١٧؛ نتيجة تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي؛ فارتفعت من ٤,١٨٪ في العام المالي ٢٠١٦/ ٢٠١٧ إلى ٥,٥٦٪ في العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩. ومع تطبيق إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا وتخفيض ساعات العمل، فضلًا عن تراجع حركة التجارة الدولية وتوقُّف السياحة، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي إلى ٣,٥٧٪ في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تراجع معدل النمو الاقتصادي، فقد ظل موجبًا وسط معدلات نمو سلبية في عديد من الدول.



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٢- معدل البطالة

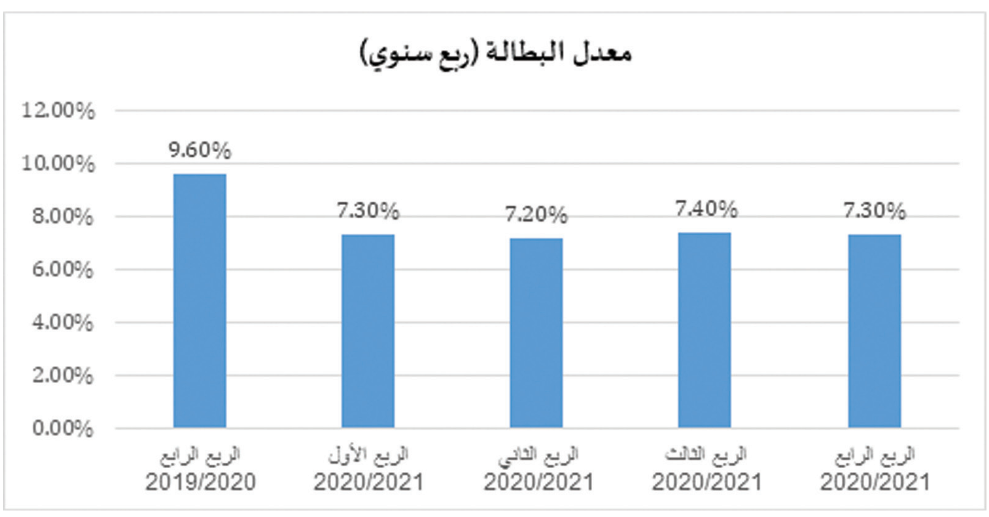
ارتفعت معدلات البطالة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته الدولة، وبعد أن وصلت معدلاته إلى ١٣,٤٪ عام ٢٠١٤ أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تراجع معدل البطالة؛ فوصل إلى ٧,٩٪ عام ٢٠١٩. إلا أنه مع تطبيق الإجراءات الاحترازية وتخفيض ساعات العمل وتطبيق إجراءات الإغلاق الجزئي، ارتفعت معدلات البطالة إلى ٩,٦٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. ومع بداية انحسار الموجه الأولى من الفيروس، تراجعت معدلات البطالة إلى ٧,٣٪ و٧,٢٪ خلال الربع الأول والربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ على التوالي. ثم ارتفعت مرة أخرى ارتفاعًا طفيفًا خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، مع بداية الموجة الثانية من الفيروس لتسجل ٧,٤٪.



المصدر: «مصر في أرقام: ٢٠٢١»، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وبصفة عامة، يلاحظ تراجع معدل البطالة خلال عام الجائحة؛ حيث سجلت معدلاته ٧,٣٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، مقارنة بنسبة ٩,٦٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. ويمكن إرجاع ذلك إلى سياسة الإغلاق الجزئي، وليس الكلي، التي اتخذتها الدولة، بالإضافة إلى استمرار العمل في المشروعات القومية الكبرى، فضلًا عن عديد من التيسيرات الضريبية، ومد أجل سداد فائدة القروض لتخفيف الضغوط

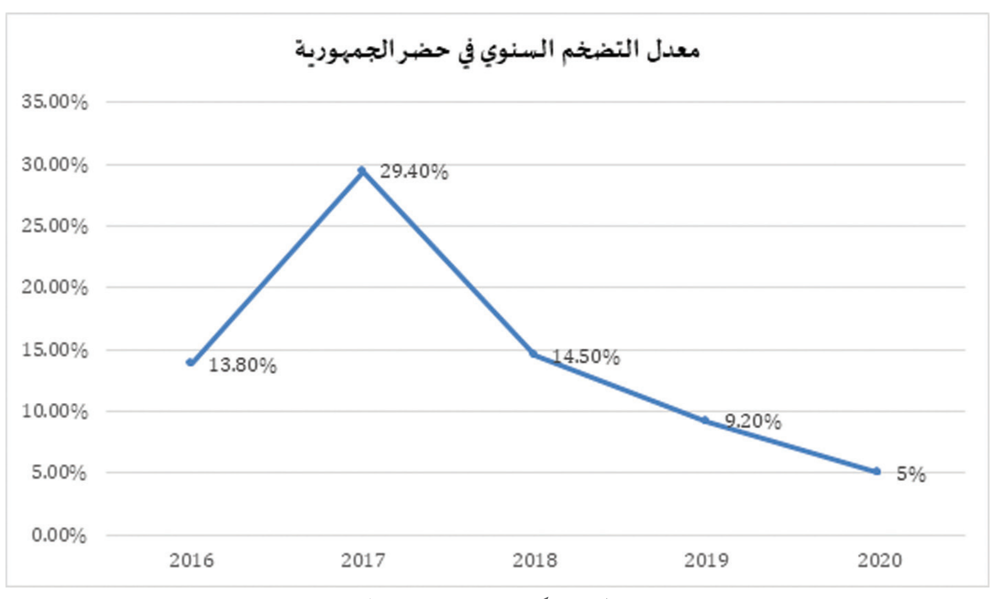
المالية على القطاعات الأكثر تضررًا؛ مثل القطاع الصناعي وقطاع السياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ لزيادة قدرة الشركات على دفع رواتب العمالة. وقد أدى ذلك إلى الحدِّ من معدلات البطالة.



المصدر: «مصر في أرقام: ٢٠٢١»، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣- معدل التضخم

تضمن البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي قرارًا بشأن تحرير سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦. ومن المعروف أن الأثر المباشر لتحرير أسعار الصرف هو ارتفاع معدل التضخم بصورة كبيرة مرة واحدة. لذا، فقد ارتفع معدل التضخم إلى ٢٩,٤٪ عام ٢٠١٧. وبفضل إدارة البنك المركزي لمعدل التضخم من خلال تطبيق سياسة استهداف التضخم، انخفض معدل التضخم تدريجيًّا حتى سجل ٩,٢٪ عام ٢٠١٩.



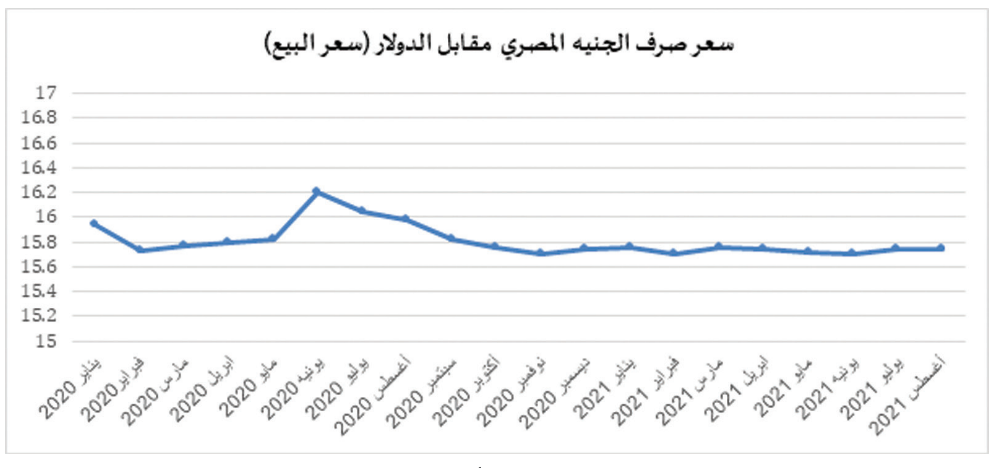
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومع تأثر الاقتصاد المصري بتداعيات جائحة كورونا، التي ترتب عليها تراجع الإنتاج والعرض الكلي، قام البنك المركزي المصري باتخاذ سياسة نقدية انكماشية، بتخفيض أسعار العائد للحفاظ على مكتسبات البرنامج الاقتصادي التي حققها الاقتصاد المصري. ومع تخفيض أسعار العائد تنخفض الأعباء المالية على الشركات المدينة، فتنخفض تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار. ومن جهة أخرى، تتراجع الاستحقاقات الائتمانية بالنسبة للقطاع العائلي، فيرتفع الاستهلاك ومن ثم الطلب. ومع تحفيز العرض الكلي وتشجيع الاستهلاك، تمكَّن البنك المركزي من تحفيز الاقتصاد على النمو، مع تحجيم معدلات التضخم. فوصل إلى ٤,٦٪ في يوليو ٢٠٢١، مقارنةً بنحو ٦,١٪ في يوليو ٢٠٢٠.

٤- قيمة العملة الوطنية

انعكست تداعيات أزمة جائحة كورونا على قيمة العملة الوطنية؛ حيث انخفضت تدفقات النقد الأجنبي مع تراجع حركة التجارة الدولية وانخفاض الصادرات، ومن ثم، إيرادات قناة السويس، وكذلك توقُّف حركة السياحة وتراجع تدفق الاستثمارات

الأجنبية؛ فوصل سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار إلى ١٦,٢ جنيهًا في يونية ٢٠٢٠، مقابل ١٥,٩٤ جنيهًا في يناير ٢٠٢٠. ومع انحسار الموجة الأولى للجائحة، وتخفيف الإجراءات الاحترازية، واستعادة فتح حركة الطيران تدريجيًّا، وانتقال البضائع والسياح بين الدول، شهدت الفترة من يوليو ٢٠٢٠ إلى مارس ٢٠٢١، تحسن أداء معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي بصفة عامة. إذ سجل ميزان المدفوعات فائضًا بمقدار ١,٨ مليار دولار، وقد انعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية؛ فوصل سعر الجنيه المصري إلى ١٥,٦ جنيهًا للدولار في الأول من سبتمبر ٢٠٢١.

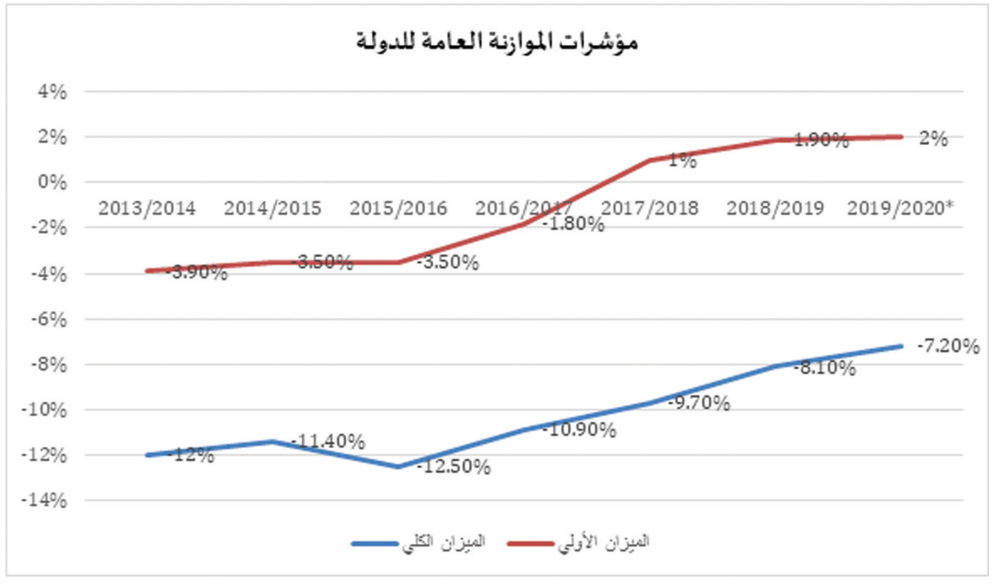


المصدر: البنك المركزي المصري.

٥- الموازنة العامة للدولة

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي إصلاح منظومة الدعم، بما أدى إلى تخفيض المصروفات العامة وضمان وصول الدعم لمستحقيه. كما تضمن البرنامج أيضًا إصلاح النظام الضريبي، الذي أدى بدوره إلى زيادة الإيرادات العامة. وكنتيجة لكلا السياستين، انخفض عجز الموازنة العامة للدولة، وتم تحقيق فائض أولي، لأول مرة، في العام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨. وعلى الرغم من تأثير جائحة كورونا على بنود الموازنة العامة للدولة؛ فقد أدت إلى

زيادة المصروفات لدعم القطاعات والفئات الأكثر تأثرًا بالأزمة، مع تأجيل الاستحقاقات الضريبية لتوفير سيولة لدعم النشاط الاقتصادي، فإن الإصلاحات التي تمت قبل جائحة كورونا قلّصت من التأثير السلبي للجائحة على الموازنة العامة؛ فواصل الفائض الأولي اتجاهه الصعودي ليحقق ٢٪ في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، وانخفض العجز الكلي إلى ٧,٢٪ في العام ذاته وفقًا لبيانات الموازنة العامة للدولة.



المصدر: وزارة المالية المصرية.

٦- مؤشرات الفقر

عملت الدولة المصرية على رفع مستوى معيشة المواطنين، والقضاء على الفقر منذ عام ٢٠١٦، وذلك من خلال الشق الاجتماعي للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي. وتتمثل أبرز محاوره في إعادة هيكلة منظومة الدعم، ومد مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة من خلال زيادة أعداد المستفيدين من برنامج «تكافل وكرامة». وفي ظل جائحة كورونا التي أثرت بدورها على معدلات الإنتاج والتشغيل، ومن ثم كان لها تأثيرها المتوقع على

مستوى معيشة الأفراد، فقد تم اتخاذ عديد من القرارات للحد من التأثير السلبي للجائحة على معدل الفقر؛ فتم تقديم منح للعمالة غير المنتظمة وتأجيل سداد أقساط القروض المستحقة. وقد انخفض معدل الفقر من ٣٢,٥٪ في العام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ إلى ٢٩,٧٪ في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. وما زالت المبادرات الرئاسية التي تستهدف رفع مستوى معيشة الأفراد والقضاء على الفقر مستمرة لتحقيق أهدافها.

ثانيًا: كيف أدارت الدولة الأزمة اقتصاديًّا؟

عملت الدولة على ثلاثة محاور لمواجهة التداعيات السلبية لأزمة جائحة كورونا، مستهدفةً تحقيق التوازن بين الحفاظ على صحة وحياة المواطنين واستمرار التشغيل والإنتاج والنهوض الاقتصادي والحفاظ على مستوى معيشة الأفراد خلال فترة الجائحة. وتمثلت المحاور الثلاثة في السياسات النقدية والسياسة المالية والسياسات الاجتماعية.

١- محور السياسات النقدية

قام البنك المركزي بدوره بصياغة وتنفيذ عدد من السياسات للحد من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري ودعم الأفراد والقطاعات الأكثر تأثرًا بتداعيات تلك الجائحة. وبصفة عامة فقد انتهج البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية توسعية، وذلك بتخفيض سعر الفائدة بنحو ٤٠٠ نقطة أساس؛ لتوفير السيولة بالأسواق وتمكين الأفراد والشركات من الحصول على التمويل اللازم بتكلفة منخفضة. ومع تخفيض أسعار الفائدة، يتم توجيه النسبة الأكبر من الدخول إلى الإنفاق بشقيه الاستهلاك والاستثمار، مما يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاج والتشغيل ودفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، قام البنك المركزي بتأجيل كل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، اتساقًا مع سياسة تخفيض أسعار الفائدة لتوفير السيولة ودعم الاستهلاك. ومن جهة أخرى، فقد قام البنك المركزي بتطبيق عدد من الإجراءات للحد

من انتشار فيرس كورونا بين الأفراد من خلال تيسير وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني؛ فتم إطلاق مبادرة السداد الإلكتروني ونشر عدد كبير من ماكينات الصرف الآلي بلغ نحو ٦٥٠٠ ماكينة، وهو الأمر الذي من شأنه الحد من تداول النقود بين الأفراد. كما تم العمل على إتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية. وقام البنك المركزي بإطلاق عديد من المبادرات لدعم القطاعات الأكثر تأثرًا بالأزمة؛ من بينها مبادرات دعم القطاع السياحي، ومبادرة دعم القطاع الخاص الصناعي والزراعي وقطاع المقاولات، ومبادرة التمويل العقاري. وتم تعديل سعر العائد على تلك المبادرات؛ حيث انخفض من ١٠٪ إلى ٨٪، اتفاقًا مع سياسة التيسير النقدي، بالإضافة إلى تبني مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الطبيعية «الأفراد»، والاعتبارية «الشركات» لجميع القطاعات.

كما تم السماح بالمشاركة في اجتماعات مجلس إدارات البنوك عبر الفيديو أو الهاتف، إلى نهاية عام ٢٠٢١، وتعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي. وتم تمديد فترة إعفاء البنوك من احتساب متطلب زيادة في رأس المال الرقابي إلى نهاية عام ٢٠٢١؛ لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني لأكبر ٥٠ عميلًا. وتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)، فضلًا عن تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان في مبادرات دعم قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والمقاولات، وأخيرًا تعديل بعض القواعد المنظمة الخاصة بالشمول المالي.

٢- محور السياسة المالية

قامت الحكومة المصرية بتخصيص مبلغ ١٠٠ مليار جنيه، بما يمثل نحو ١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. وقد تم توجيه تلك الحزمة التمويلية لتقديم منح نقدية للعمالة غير المنتظمة، ودعم قطاع الصحة بنحو ١٤,٤ مليار جنيه، ودعم قطاع السياحة والطيران المدني بنحو ٥ مليارت جنيه، و٥,٧ مليارت جنيه لإسكان محدودي الدخل، و٢٨ مليار جنيه لدعم المصدريين. كما تم تخفيض سعر الغاز والكهرباء للقطاع الصناعي،

مع تحمُّل مد مهلة تسليم الإقرارات الضريبية. وارتفع الاستثمار الحكومي من ١٤٪ من الإنفاق الحكومي في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، إلى ١٦-١٨٪ في العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١. وبالنسبة لسياسات الأجور والمرتبات، فقد تمت زيادة الأجور بنسبة ٧-١٢٪، وزيادة المعاشات بنسبة ١٤٪ في موازنة العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١. وتم إصدار قرار الحد الأدنى للأجور ليتم العمل به في الأول من يوليو الجاري بالنسبة للموظفين والعاملين بالجهاز الإداري للدولة، وفي يناير ٢٠٢٢ بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص. كما تم رفع مستوى الإعفاء الضريبي من ٨٠٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠٠ جنيه، وتم رفع حد الإعفاء الضريبي؛ حيث كان الدخل السنوي أقل من أو يساوي ٢٤٠٠٠ جنيه، مع إضافة شريحة ضريبية جديدة بمقدار ٢,٥٪ للدخول التي تتراوح من ١٥٠٠٠ جنيه إلى٣٠٠٠٠ جنيه.

وفي منتصف مايو ٢٠٢٠، تلقت مصر ٢,٧٧ مليار دولار من صندوق النقد الدولي من خلال أداة التمويل السريع الممنوح للحكومة المصرية. وفي يونية ٢٠٢٠، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ٥,٢ مليارات دولار مدته ١٢ شهرًا، وهو ما يعادل ٣,٧٦ مليارت وحدة سحب خاصة. وقد هدف صندوق النقد الدولي من خلال ذلك التمويل مساعدة الدول، التي اتخذت إجراءات فعلية لمواجهة جائحة كورونا، في التأقلم مع تبعات الجائحة ومواجهة العجز المتولد في الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

٣- محور السياسات الاجتماعية

تم اتخاذ عديد من السياسات الاجتماعية للحد من تأثير التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على مستوى معيشة الأفراد، خاصةً من محدودي الدخل والعمالة غير المنتظمة؛ فأُضيفَت ١٠٠٠٠٠ عائلة جديدة ضمن المستفيدين من برنامج «تكافل وكرامة» بدءًا من إبريل ٢٠٢٠؛ ليبلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة من البرنامج نحو ٣,٤ ملايين عائلة. كما تم دعم العمالة غير المنتظمة، وهي الأكثر تضررًا من تبعات الجائحة، من خلال تقديم بدل

استثنائي بمقدار ٥٠٠ جنيه لمدة ٦ أشهر، وزيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج معاشات الضمان الاجتماعي، وزيادة التمويل الشهري للرائدات الريفيات من ٣٥٠ جنيهًا إلى ٩٠٠ جنيه شهريًّا. كما تم دعم هيئات السلع والخدمات بمبلغ ٧٧,٣ مليار جنيه خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٠، ودعم هيئة السلع التموينية بنحو ٤٤ مليار جنيه لتلبية احتياجات المواطنين من السلع الغذائية الأساسية.

ثالثًا: الفرص الكامنة في أزمة جائحة كورونا

يلاحظ أن إدارة الدولة لتلك الأزمة تضمن مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وخلق عديد من الفرص التي تدعم التوجه التنموي للدولة المصرية، وتزيد من سرعة تنفيذ الإجراءات الإصلاحية المُتَّبَعة من قبل. وقد تمثلت أهم تلك الفرص فيما يلي:

١- دعم نمو رأس المال البشري

جاءت أزمة جائحة كورونا لتعيد توجيه الاستثمارات إلى قطاع الصحة؛ لرفع قدرته على مواجهة التبعات الصحية لفيروس كورونا. كما تم القفز بخطوات سريعة في منظومة تطوير التعليم. وقد جاءت خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ كخطة استثنائية مع مواجهة الدولة لجائحة فيروس كورونا. وتستند الخطة إلى عدد من الركائز، من أهمها زيادة الأموال المخصصة للتنمية البشرية، وخاصةً قطاعي الصحة والتعليم، بما يؤدي إلى دعم تنمية رأس المال البشري، الذي ينعكس على تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي على المدى البعيد. ومع تطوير القطاع الصحي والاهتمام بمنظومة التعليم، فضلًا عن التطور التكنولوجي الهائل الذي شمل جميع القطاعات، تصبح سوق العمل أكثر مرونة وتلبية لمتطلبات الوظائف المتاحة في العصر الحديث.

٢- توسيع شبكة الأمان الاجتماعي ودعم النمو الاحتوائي

مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، قامت الدولة بتطبيق سياسات اجتماعية لحماية الفئات الفقيرة. وقد ساعدت أزمة جائحة كورونا على توسيع شبكة الحماية الاجتماعية؛ فتم لأول مرة في مصر تقديم دعم استثنائي للعمالة غير المنتظمة، وتوسيع نطاق تغطية برنامج «تكافل وكرامة». كما أُطلِقَت عديد من المبادرات لدعم القطاعات الأكثر تضررًا؛ مثل قطاع السياحة، وذلك تحقيقًا لأهداف الدولة في تحقيق النمو الشامل والاحتوائي لجميع الأفراد والقطاعات بالدولة.

٣- تسديد الالتزامات الدولية دون الضغط على الاحتياطي النقدي

دفعت أزمة جائحة كورونا الحكومة المصرية لاتخاذ عديد من الخطوات لتوفير السيولة ودعم قيمة الجنيه المصري؛ فأُصدِرَت سندات خزانة دولارية في ٨ فبراير ٢٠٢٠ بمقدار ٣,٧٥ مليارات دولار لآجال تصل إلى ٤٠ عامًا. وتعد سندات الخزانة الدولارية أحد آليات تمويل بنود الموازنة العامة للدولة، التي تساعد الحكومة على تنويع مصادر التمويل دون الاقتصار على السوق المحلية فقط، بما يعمل على خفض التكلفة. ومع طول أجل استحقاق تلك السندات، يؤدي ذلك إلى إطالة متوسط عمر الدَّين الحكومي والحد من مخاطر إعادة التمويل. كما تؤدي تلك السندات إلى انخفاض نسب عجز الموازنة العامة للدولة، وكذلك تحسُّن مؤشرات ميزان المدفوعات مع تدفق الاستثمارات الأجنبية لشراء أوراق مالية حكومية، فضلًا عن ارتفاع رصيد الاحتياطي النقدي. ومن الجدير بالذكر، ارتفاع طلبات الشراء على السندات الدولارية بأكثر من أربعة أضعاف قيمة الطرح، الأمر الذي يعكس تزايد ثقة المستثمرين في أداء الاقتصاد المصري، وهو ما انعكس على تحسُّن النظرة المستقبلية من مؤسسات التصنيف الائتمانية لمصر.

٤- دعم التطور التكنولوجي والتحول الرقمي

في ظل سعي الدولة إلى الاهتمام الكبير بقطاع تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، ساعدت جائحة كورونا على تسريع خطوات التحول الرقمي ومواكبة التطور والتقدم التكنولوجي. وقد شمل التطور التكنولوجي جميع القطاعات والخدمات في الدولة، بالإضافة إلى تسريع خطوات تطوير واستحداث عديد من خدمات التكنولوجيا المالية. وقد جاء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على رأس القطاعات التي حققت نموًّا خلال عام الجائحة؛ حيث حقق نموًّا بلغ ٤,٤٪ في العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ٤٪ في العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩، و٣,٢٪ في العام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨.

٥- ميكنة منظومة الضرائب والجمارك

تعمل الحكومة المصرية على تنفيذ «المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الضريبية»، وفي ظل جائحة كورونا انتهجت الدولة خطوات أسرع وأكثر فعالية لتطوير تلك المنظومة، ففي الأول من يناير ٢٠٢١ تم إطلاق المرحلة الأولى لمنظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة بمراكز كبار ومتوسطي الممولين، وكبار المهن الحرة. ومن المقرر أن يتم تعميمها على باقي المأموريات بمختلف أنحاء الجمهورية تباعًا. كما تم تطبيق «منظومة الفاتورة الإلكترونية»، ومن الجدير بالذكر أن مصر كانت من أوائل الدول الرائدة بالشرق الأوسط وإفريقيا في تطبيقها. وبجانب أهمية تحديث وميكنة منظومة الضرائب في الحد من التعاملات المباشرة التي تؤدي الى انتشار فيروس كورونا بين المتعاملين، إلا أنه من جهة أخرى، يؤدي إلى تبسيط وميكنة وتوحيد الإجراءات الضريبية؛ بما يُسهم في التيسير على الممولين، وزيادة الحصيلة الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، وضم الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.

ومن جهة أخرى، تعمل الدولة على ميكنة وتطوير منظومة الجمارك المصرية، وتقليص زمن التخليص الجمركي. وفي سبيل ذلك، تم إصدار قانون الجمارك الجديد، وتطوير البنية

التحتية التكنولوجية وتعميم «مشروع النافذة الواحدة»؛ حيث تم البدء في تطبيقه منذ مارس ٢٠١٩ بمطار القاهرة، ثم في مايو ٢٠١٩ بميناء غرب بور سعيد، وفي يونية ٢٠٢٠ بميناء العين السخنة، وفي يوليو ٢٠٢٠ بميناء شرق بور سعيد، وتم بدء التشغيل التجريبي بميناء الإسكندرية في نوفمبر ٢٠٢٠. وانعكس ذلك على تقليص زمن الإفراج الجمركي لجميع الموانئ والمنافذ الجمركية المصرية إلى نحو ٥,٢ أيام في المتوسط في نوفمبر٢٠٢٠، مقابل ٦,٥ أيام في المتوسط في يناير ٢٠٢٠، ونحو ٢٨ يومًا عام ٢٠١٨. ويؤدي تطوير منظومة الجمارك إلى تسهيل الإجراءات على المتعاملين، فضلًا عن زيادة الرقابة، وهو الأمر الذي ينعكس على تيسير حركة التجارة المشروعة، وجذب مزيد من الاستثمارات، وزيادة حصيلة الخزانة العامة للدولة، وحماية الاقتصاد المحلي من الممارسات الضارة.

خلاصة القول، فإنه يتبين أنه كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تطبيقه منذ عام ٢٠١٦ عظيم الأثر في تحمُّل الاقتصاد المصري لتبعات وتداعيات أزمة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم في أواخر عام ٢٠١٩. وقد فرضت الأزمة على الدول كافةً المفاضلة بين حياة المواطنين واستمرار النشاط الاقتصادي، فما كان على الدولة المصرية إلا اتباع سياسة توازنية من خلال الإغلاق الجزئي وزيادة الإنفاق الصحي والاجتماعي لضمان الحفاظ على صحة وحياة مواطنيها، مع استمرار النشاط الاقتصادي وتخفيف العبء على الفئات الأكثر احتياجًا والقطاعات الأكثر تضررًا. وقد انعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية؛ فكانت مصر إحدى الدول القليلة التي سجلت نموًّا خلال عام ٢٠٢٠، وأشادت مؤسسات الدولة بالأداء الذي حققه الاقتصاد المصري خلال عام الجائحة، وحافظت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز (S&P Global Ratings) على التصنيف السيادي للاقتصاد المصري عند مستوى BB على المدى الطويل والمدى القصير. وفي ضوء ما أكدته الأزمة من أهمية النهوض بأجندة رأس المال البشري، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتدعيم برامج الحماية

الاجتماعية، جاءت سياسات الحكومة المصرية لتدعم تلك التوجهات ليس فقط لمواجهة التحديات الحالية التي أفرزتها الأزمة، بل لخلق عديد من الفرص أمام رفع معدلات النمو والتنمية على المدى البعيد وفقًا للأهداف التنموية للدولة و«رؤية مصر٢٠٣٠».



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية